

التقرير السنوي ٢٠١٦



هيئة الأسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

هيئة
الأسواق
المالية

التقرير
السنوي
٢٠١٦



كلمة رئيس هيئة الأسواق الماليّة



يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الخامس لهيئة الأسواق المالية الذي نوجز من خلاله لأهم النشاطات التي قامت بها الهيئة في العام ٢٠١٦ على الصعيدين المحلي والدولي، إذ تميز العام ٢٠١٦ محلياً بإطلاق الهيئة لخطة عمل متعلقة بتطوير الأسواق المالية في لبنان، كما تميز بتطورات مهمة لناحية تنظيم وتطوير الأسواق المالية والعاملين فيها، كما تميز بإنجازات استثنائية على الصعيد الدولي بعد إنضمام الهيئة إلى المنظمة الدولية لإتحاد هيئات الأسواق المالية العالمية IOSCO.

فالتزاماً منا بتنظيم وتطوير الأسواق المالية، أصدر مجلس الهيئة ثلاثة أنظمة تطبيقية كانت الهيئة قد انتهت من إعدادها في العام ٢٠١٥، وهي نظام «الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية» و نظام «قواعد العمل في الأسواق المالية» و نظام «السلوكيات في الأسواق المالية»، وقد تم نشرها في الجريدة الرسمية بعدما عقدت الهيئة ندوات استشارية مع أصحاب الشأن، هذا بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظيمية المكتملة لتلك الأنظمة والمتممة للمواضيع المتعلقة بالأسواق المالية.

إن الأنظمة التطبيقية الثلاثة الصادرة عن الهيئة تقع في صلب عمل تطوير الأسواق المالية في لبنان وتفتح المجال أمام الترخيص لأكثر عدد من المؤسسات المالية من جهة وزيادة عدد العاملين في القطاع الخاص بالأسواق المالية من جهة أخرى.

فعلى صعيد تطوير عمل الأسواق أيضاً، تكمن أهمية نظام «الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية»، مثلاً في تعزيز قدرة الأخصائيين الماليين على تأسيس مؤسسات وساطة مالية، وذلك بعدما خفضت الهيئة الرأسمال المطلوب للتأسيس. فعلى سبيل المثال، تم تخفيض الرأسمال المطلوب لتأسيس مؤسسات الوساطة المالية التي تعنى فقط في تقديم المشورة [Advising] للجمهور في كافة المواضيع المتعلقة بالعمل في الأسواق المالية من خمس مليارات ليرة لبنانية كحد أدنى إلى ما يوازي فقط الـ ١٥٠ مليون ليرة لبنانية، إذ بذلك نتطلع إلى استقطاب اللبنانيين الناشطين في هذه المهنة في الخارج، لعلهم ينظرون بإيجابية متجددة للأسواق المالية اللبنانية ويلعبون دورهم في تطويرها.

وفي الإطار نفسه، وبعد تكليف مجلس الوزراء اللبناني الهيئة بالعمل على تحديد آلية خصصة بورصة بيروت وتحويلها إلى شركة مغفلة لبنانية «بورصة بيروت ش.م.ل.»، أنهت الهيئة العمل مع السلطات المختصة وأحالت الملف إلى معالي وزير المالية للمتابعة مع مجلس الوزراء والسير في تطبيق تلك الآلية، والجدير بالذكر هنا، أن منصة التداول الإلكتروني [Electronic Trading Platform] التي سترخص لها الهيئة سوف تصبح جزءاً من «بورصة بيروت ش.م.ل.»، مما سوف يعزز ويؤمن نمو وتطور «بورصة بيروت ش.م.ل.» ويوفر لها السيولة الكافية، والتي سوف تشكل بدورها دعماً أساسياً ليس فقط للمؤسسات الضخمة المدرجة عليها حالياً فحسب إنما لمختلف القطاعات الإنتاجية والشركات المتوسطة والصغيرة مثل المطاعم والصناعات والشركات الناشئة وسواها من المؤسسات التي ترغب في التوسع وتوفير الرسملة أو القيام بعمليات نقل الملكية أو عمليات الدمج والاستحواذ، وذلك عبر إدراج أسهمها على تلك البورصة واستعمال السيولة الناتجة عن الاكتتاب في تلك الأسهم في تطوير وتنمية أعمالها.

أما لناحية زيادة عدد العاملين في القطاع الخاص بالأسواق المالية كان لابد للهيئة بأن تعمل على تنظيم العاملين في هذا القطاع، من المدير التنفيذي في أي مؤسسة تتعاطى الأعمال الخاصة بالأدوات المالية إلى المتداول في تلك المؤسسة، وذلك إرساءً لثقة المستثمر في الأسواق المالية اللبنانية وتعزيزاً لسلامتها، فأصدرت هيئة الأسواق

المالية قراراً يعمل على حصر الأعمال المنظمة [Registrable Functions] بعشرة وظائف فقط، وذلك بعد تخفيضها من قرابة الأربعين عمل منظم. كما عملت الهيئة، بعد تلقيها لعدد من المراجعات من قبل السوق، على تحسين متطلبات امتحانات التأهيل اللازمة للتسجيل والسماح بممارسة العمل المنظم، ليتراوح عددها الجديد بين امتحانين أو أربعة كحد أقصى.

ومع الإستمرار في تطبيق تعاميم مصرف لبنان وقرارات الهيئة المتعلقة بمتطلبات التأهيل اللازمة للعاملين في القطاع الخاص بالأسواق المالية، أصبح بالإمكان الجزم بأن الأثر الساقط من العاملين في هذا القطاع سوف تصبح في المدى القريب من الأشخاص المسجلين لدى الهيئة للعمل في بيئة استثمارية عنوانها حماية المستثمر اللبناني ومدخراته وفقاً للأصول المتبعة دولياً، تماماً كأهم مراكز التداول المالي في العالم.

وعلى الصعيد الدولي، نفتخر بانضمام هيئة الأسواق المالية إلى المنظمة الدولية لإتحاد هيئات الأسواق المالية العالمية IOSCO كعضو مشارك Associate في حزيران ٢٠١٦، وذلك في فترة تعدد قيادية نسبية إلى متطلبات الإنتساب المعقدة، خاصة في ما يتعلق في تطوير البنية التنظيمية والرقابية للأسواق المالية. ويعتبر قبول عضوية لبنان في IOSCO بمثابة اعتراف دولي باعتماد الهيئة لأفضل المعايير الدولية ضمن الأطر الرقابية والتنظيمية والتقنية التي أرستها في الأسواق المالية اللبنانية، كما سيوفر هذا الإنتساب المظلة والمواكبة الدولية لعمل الهيئة من الناحية الفنية والتنظيمية عند الحاجة ويزيد من قدرتها على الإستفادة من التجارب الدولية، مما سيساهم في توثيق علاقة الهيئة مع نظيراتها في الخارج ويعزز عامل الثقة لدى المستثمر الأجنبي ويدفعه نحو الإستثمار في الأسواق المالية في لبنان.

دولياً أيضاً، تميّز العام ٢٠١٦ بكونه عام الفرز كوفونية لدى هيئة الأسواق المالية من قلب العاصمة بيروت، حيث استضافت الهيئة فعاليات المؤتمر السنوي الخامس عشر للمنظمة الفرز كوفونية لهيئات الرقابة المالية الـ IFREFI، بحضور أكثر من ٢٥ رئيساً وممثليين عن رؤساء الهيئات المالية المنضوية في هذه المنظمة، تم خلال المؤتمر انتخاب هيئة الأسواق المالية اللبنانية نائبا لرئيس هذه المنظمة لمدة عامين.

وهنا لا بد من شكر الوفود التي شاركت في هذا المؤتمر معبرة عن دعمها وثقتها بالإقتصاد اللبناني حتى في أصعب المراحل التي مرّ بها الوطن عقب الشغور الرئاسي الذي زال بانتخاب فخامة الرئيس ميشال عون رئيساً للجمهورية. فنحن اليوم ننظر إلى التطور الحاصل على الصعيد السياسي المحلي بإيجابية، خاصة بعد عودة الإنتظام للمؤسسات عقب الفراغ المكلف على الدورة الإقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص. كما نتطلع بإيجابية إلى الخطوات المقترحة من قبل الحكومة اللبنانية حول تحديد مكامن الفساد في الدولة وتخفيف الهدر لعلها تساعد بدورها في تخفيض كلفة الدين على الخزينة اللبنانية والمواطن اللبناني وبالتالي تخفيض العجز العام وتقليص الإستدانة.

أخيراً، لا بد من أن ننوه بقدرة السوق المالي اللبناني ومرونته التي عهدناها في كافة المحن التي مرّت على لبنان، خاصة بسبب الضغوط المستخدمة التي يتعرّض لها الإقتصاد اللبناني نتيجة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إضافة إلى الكلفة الباهظة للزواج السوري التي حدّتها المؤسسات الدولية المختصة بحوالي الـ ١٣ مليار دولار حتى يومنا هذا.

نحن، كرئيس هيئة الأسواق المالية في لبنان، فخورون بعمل كافة موظفي هيئة الأسواق المالية، ونعد المواطن اللبناني والمستثمر بشكل خاص ببذل الجهود الإضافية والإستثنائية في العام ٢٠١٧، خاصة فيما يتعلق بتطبيق خريطة الطريق التي أنجزتها الهيئة والمتعلقة بتطوير عمل الأسواق المالية في لبنان.

مع أصدق تمنياتي،

رياض توفيق سلامة

رئيس هيئة الأسواق الماليّة / حاكم مصرف لبنان

رفع مستوى
الوعي الاستثماري
عند اللبنانيين
وتعريفهم على مزايا
الأسواق الماليّة.

رؤيتنا

إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية عبر تعزيز سلامتها ووضوح جاذبيتها لدى المستثمرين عملاً بتطويرها
خدمةً للإقتصاد الوطني.

مهمّتنا

- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطوّرها بما يتناسب مع التغيّرات ومع أفضل المعايير المحلية والدولية.
- تقليص مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.
- حماية المستثمر من خلال تأمين البيئة الإستثمارية العادلة والشفّافة وتوفير الوصول إلى المعلومات اللازمة للاستثمار من خلال تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيّدهم بأداب السلوك المهنية.
- رفع مستوى الوعي الإستثماري عند اللبنانيين وتعريفهم على مزايا الأسواق المالية.
- حماية المستثمر والسعي إلى زيادة استخدام الأسواق المالية من قبل المستثمرين في لبنان والخارج.
- متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافة المعنيين وفي كافة القطاعات الإنتاجية.



٣	كلمة رئيس هيئة الأسواق الماليّة
٨	الفصل الأول: هيئة الأسواق الماليّة
٨	قانون إنشاء هيئة الأسواق الماليّة وأهدافها الرئيسيّة
١٠	المهام الأساسيّة للهيئة
١٣	الفصل الثاني: أهمّ أنشطة العام ٢٠١٦
١٧	أعمال الهيئة على المستوى التنظيمي والرقابي
٢٦	أعمال الهيئة على المستوى الإداري
٣٤	ماليّة «هيئة الأسواق»
٣٦	حركة الأسواق المالية في لبنان
٤٧	التنسيق مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية
٥١	أنشطة وإنجازات مختلفة
٥٩	الفصل الثالث: التطلّعات للعام ٢٠١٧
٦٠	الفصل الرابع: هيئة الأسواق المالية، ما هي؟
٦١	الهيكلية التنظيمية
٦٤	المؤسّسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

تشجيع وتطوير الأسواق الماليّة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة، وحماية الإدّخار الموظّف في الأدوات الماليّة

الفصل الأول: هيئة الأسواق الماليّة

١. قانون إنشاء هيئة الأسواق الماليّة وأهدافها الرئيسيّة

أقرّ مجلس النواب بتاريخ ٢٠١١/٨/٧ القانون رقم ١٦١ المتعلّق بإنشاء هيئة الأسواق الماليّة «هيئة الأسواق»، وتمّ تعيين الأعضاء الخبراء المتفرّغين في مجلس «هيئة الأسواق» في تاريخ ٢٠١٢/٧/١٠.

تطمح «هيئة الأسواق» إلى تحقيق هدفين أساسيين: تشجيع وتطوير الأسواق الماليّة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة وحماية الإدّخار الموظّف في الأدوات الماليّة. في هذا السياق، يحدّد القانون آليّة تنظيم الأسواق الماليّة وتطويرها مرتكزاً في ذلك على إرساء ثقافة تتمحور حول أهميّة الحوكمة الفعّالة في المؤسسات الماليّة وحسن استعمال المعلومات الخاصّة والمؤثّرة كما المعلومات المنشورة وتأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين.

إنّ الرؤية التي يتمحور حولها عمل الهيئة تنطلق من أهمية إرساء الثقة في الأسواق الماليّة اللبنانيّة عبر تعزيز سلامتها وصور جاذبيتها لدى المستثمرين عملاً بتطويرها خدمةً للإقتصاد الوطني. تطوّر الأسواق الماليّة ينعكس بشكل مباشر على تطوّر معدّل النمو في الإقتصاد، مما ينعكس إيجاباً على حركة الرساميل ومعدّل البطالة، نظراً للقدرة على إيجاد مصادر تمويل طويلة الأمد للقطاع الخاص وتوجيه الإدّخار العام في الإقتصاد نحو الاستثمارات الملائمة.

لذلك، تضع هيئة الأسواق الماليّة الأنظمة والتشريعات الملائمة والمنسجمة مع المعايير الدوليّة لتأمين الإنتظام في عمل الأسواق الماليّة، بالإضافة إلى الرقابة الصارمة، التي من شأنها أن تشجّع المستثمرين المحليين والدوليين على الإستثمار في الأدوات الماليّة الصادرة عن الشركات الماليّة المنظّمة من قبل هيئة الأسواق الماليّة، وبالتالي تحقيق نمو أسرع في هذا القطاع، كما تشجيع الشركات العامّة في لبنان على الإكتتاب العام وإدراج أسهمها في البورصة وخلق فرص عمل للشباب اللبناني.

كما يحدّد القانون آليّة تنظيم الأسواق الماليّة وتطويرها مرتكزاً في ذلك على إرساء ثقافة تتمحور حول أهمية الحوكمة الفعّالة في المؤسسات الماليّة وحسن إستعمال المعلومات الخاصّة والمؤثّرة إضافة إلى المعلومات المنشورة وتأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. وعليه، يحدّد القانون آليّة لمحاسبة ومعاينة المخلّين بأحكامه من خلال الأطر القانونيّة التي نص عليها، كلجنة العقوبات والمحكمة الخاصّة بالأسواق الماليّة التي نعول على تأسيسهما بعد إجراء التعيينات اللازمة من الحكومة اللبنانيّة ضمن الآلية المقترحة في قانون الأسواق الماليّة رقم ١٦١.

يتولّى إدارة هيئة الأسواق الماليّة مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس إلى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في الشؤون المصرفيّة والشؤون الماليّة وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة الماليّة العام، مدير عام وزارة الإقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

يتألّف مجلس الهيئة من:

رياض سلامة	حاكم مصرف لبنان	رئيس	ينوب عنه نائب حاكم مصرف لبنان السيد رائد شرف الدين
سمير حمود	رئيس لجنة الرقابة على المصارف	عضو	
ألان بيفاني	مدير عام وزارة الماليّة	عضو	
عليا عباس	مدير عام وزارة الإقتصاد	عضو	
سامي صليبا	خبير في الشؤون المصرفيّة	عضو متفرغ	نائب رئيس الهيئة ٢٠١٦-٢٠١٧
فادي فقيه	خبير في الشؤون الماليّة	عضو متفرغ	نائب رئيس الهيئة ٢٠١٤-٢٠١٦
فراس صفي الدين	خبير في شؤون الأسواق الماليّة	عضو متفرغ	نائب رئيس الهيئة ٢٠١٢-٢٠١٤

٢. المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية

حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية

- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الإستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميّزة في التعامل بالأسواق المالية.
- تنظيم كيفية الإطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزعون الأدوات المالية على الجمهور.
- تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية.

تنظيم الأسواق وتقليص مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدّرين في لبنان والخارج.
- تقليص مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.

إصدار التراخيص

- إصدار التراخيص لوسطاء السوق الذين يقدّمون خدمات للمستثمرين والمصدرين.
- إصدار التراخيص لشركات التقييم المالي [Financial Rating Agencies] وتحديد إطار عملها وتنظيمه.
- الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للإستثمار بعمليات التسديد.

تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخّص لها أو الأشخاص الذين يقدّمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية.
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات.

الرقابة والمحاسبة القانونية

- معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام هذا القانون وللأنظمة المتخذة تطبيقاً له.
- طلب الملاحقة في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميّزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضلّة تتعلق بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدّري هذه الصكوك والأدوات.



إنضمت الهيئة في حزيران ٢٠١٦ إلى عضوية المنظمة الدولية لاتحاد هيئات الأسواق المالية العالمية IOSCO

الفصل الثاني: أهم أنشطة العام ٢٠١٦

قد يكون العام ٢٠١٦ من الأكثر تقدماً لهيئة الأسواق المالية على الصعيد الداخلي والدولي، خاصةً بعدما عملت في السنوات الأخيرة منذ تأسيسها على تنظيم عمل الأسواق المالية والعاملين فيها، وأرست خريطة طريق تطوير الأسواق المالية في لبنان، إضافةً إلى انضمامها إلى المنظمة الدولية لإتحاد هيئات الأسواق المالية العالمية IOSCO كعضو مشارك Associate في حزيران ٢٠١٦. فها هو التقرير السنوي الخامس الذي يوثق تطوّر عمل الهيئة وتفاعلها مع نظرائها الإقليميين والدوليين، كما تطوّر القدرة البشرية لديها ممّا يحثّهم دوراً أكبر على الصعيد الرقابي والتنظيمي في الأسواق. تنظيمياً، تميّز العام ٢٠١٦ عن غيره، فأطلقت الهيئة رسمياً المجموعة الأولى من الأنظمة التطبيقية والتي تهدف إضافةً إلى تنظيم وترشيد عمل الأسواق والحفاظ على شفافيّتها، التوجّه الواضح لإطلاق عجلة تطوير الأسواق عبر كافة الأطر المتاحة للهيئة في القانون ١٦١.

وفي الإطار نفسه، وبعد الخطوة الكبيرة التي أقدّمت عليها الهيئة في العام ٢٠١٦ عبر انضمامها إلى المنظمة الدولية لإتحاد هيئات الأسواق المالية العالمية IOSCO كعضو مشارك Associate، سوف تستكمل الهيئة العمل على تفعيل مشاركتها في منظمة IOSCO وتعديل عضويّتها إلى عضوية كاملة [Ordinary Member]، كما استكملت نشاطها في توسيع مروحة علاقاتها الدولية، وتواصل في هذا الإطار عملها لتوقيع اتفاقيات دولية مرتقبة في العام ٢٠١٧ تعزز من قدرتها التنظيمية والرقابية على الصعيدين المحلي والدولي.

على الصعيد الدولي أيضاً، تميّز العام ٢٠١٦ بكونه عام الفرنكوفونية لدى هيئة الأسواق المالية من قلب العاصمة بيروت، حيث استضافت الهيئة فعاليات المؤتمر السنوي الخامس عشر للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية الـ IFREFI، بحضور أكثر من ٢٥ رئيساً و ممثلين عن رؤساء الهيئات المالية المنضوية في هذه المنظمة. تم خلال المؤتمر إنتخاب هيئة الأسواق المالية اللبنانية نائبا لرئيس هذه المنظمة لمدّة عامين، حيث شدّدت الدورة في نقاشاتها على مجموعة من المواضيع منها «تمويل الأسواق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم» و«الفرص والرهانات التي تطرحها هذه التمويلات».

٢,١. تنظيم ورعاية المؤتمرات

استضافة الدورة السنويّة الخامسة عشر للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية [IFREFI]

أتى تأسيس المنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢ كمبادرة من سلطات تنظيم الأسواق الماليّة للدول الناطقة باللغة الفرنسيّة وذلك لتعزيز التعاون والتبادل بين أعضاء هذه الأسواق. تهدف المنظمة إلى ترويج التدريب والتنسيق والتعاون التقني بين أعضائها فضلاً عن دراسة كلّ ما يتعلّق بالتنظيم المالي، وبذلك تحفّز توطيد العلاقات المهنيّة وتبادل المهارات بين الجهات المنظّمة الفرنكوفونيّة وتساهم في تنسيق أفضل للتنظيم المالي وسط المجتمع الفرنكوفوني.

وتحت رعاية الأستاذ رياض سلامة، رئيس هيئة الأسواق الماليّة، حاكم مصرف لبنان، كان للبنان شرف استضافة الدورة السنوية الخامسة عشر للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية والتي انعقدت في بيروت من ١ إلى ٣ حزيران ٢٠١٦، والتي أعلن خلالها انتخاب لبنان، ممثلاً بهيئة الأسواق الماليّة، نائبا لرئيس المنظمة حتى عام ٢٠١٨. بعد إعلان قبول عضويّتها في المنظمة إلى الدورة الثالثة عشر التي عقدت عام ٢٠١٤ في أبيدجان.

افتتح المؤتمر رئيس هيئة الاسواق المالية الذي رَحّب بالحضور وبالمشاركين من الدول الفرنكوفونية، معلناً اعتزاز لبنان بفرنكوفونيته قبل أن يشدّد في كلمته على أن «الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ كان أحد اسبابها الرئيسية غياب التواصل بين مختلف هيئات الرقابة. في لبنان، كان هدفنا تفادي ذلك، وبدأنا العمل ومنذ سنوات على تفعيل التواصل بين مختلف الهيئات. إن ما يجمع كل من المصارف، وسوق الأوراق المالية، وهيئة مكافحة تبييض الأموال في لبنان هو كونها جميعها برئاسة حاكم مصرف لبنان».

وناقشت الدورة في لبنان والتي شارك فيها شخصيّات رفيعة المستوى ووفود ضمت أكثر من ١٢ وفدأ يمثلون اعضاء المنظمة، مجموعة من مواضيع الساعة منها «تمويل الأسواق الماليّة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم» وموضوع «الفرص والرهانات التي تطرحها هذه التمويلات».

والقى الاجتماع هذا الضوء على ضرورة حماية المستثمرين كما على الدور والصلاحيّات الي تُفوّض بها الجهات المنظّمة للأسواق بغية تحسين ممارسات الشركات المُدرجة وإعادة الثقة بالقطاع المالي. كذلك عالجت الدورة مواضيع ذات صلة بالمناخ الاقتصادي والمالي لا سيما في الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى التطوّر المؤسّساتي والتنظيمي لمختلف الأنظمة المالية، والاستثمارات، وآليات حماية المستثمرين والتعويض لهم.

وأكد المشاركون خلال الدورة على أهميّة الدور الذي تلعبه هيئة الاسواق المالية اللبنانية ومقارنتها الشاملة حيال تطوير الإطار التنظيمي لسوق الأوراق الماليّة وذلك بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي. وإحدى أهمّ التطوّرات التي تدرج في هذا السياق هي توقيع أول إتفاقيّة دولية مع هيئة الأوساق الماليّة الفرنسيّة [AMF] والتي مهّدت الطريق أمام توقيع إتفاقيات أخرى مختلفة مع عدد من الجهات الرقابية والتنظيمية الدوليّة. وفي هذا الصدد، تعمل هيئة الأسواق الماليّة على توقيع إتفاقيات مع جميع أعضاء المنظمة الفرنكوفونية قبل نهاية عام ٢٠١٦ الجاري.

والمؤتمر الذي اتى في فترة الفراغ الرئاسي في لبنان، شكّل فرصةً للتأكيد على التزام الأعضاء في المنظمة الدولية دعم النظام المالي اللبناني، ولا سيّما في أصعب المراحل التي مرت بها، ولا تزال، المنطقة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

استضافة مؤتمر يوروموني لليبانون لإعادة إحياء الأسواق المالية

برعاية هيئة الأسواق المالية ومصرف لبنان، إفتتح رئيس الهيئة الأستاذ رياض سلامه مؤتمر يوروموني ليبانون الذي انعقد في بيروت تحت عنوان «إعادة إحياء الأسواق المالية لمواكبة المستقبل الرقمي» في ٣١ أيار ٢٠١٦. وقد أشار رئيس الهيئة في كلمته الإفتتاحية إلى أهمية دور التكنولوجيا في تطور الأسواق المالية، وأهمية تحفيز المؤسسات اللبنانية على دعم هذا القطاع الذي يدعمه مصرف لبنان من خلال تعميم رقم ٣٣١ الصادر عن مصرف لبنان.

وخلال المؤتمر، كان للسيد فراس صفي الدين عضو مجلس الإدارة التنفيذي، ندوة خاصة عرض خلالها لتطورات العمل لدى الهيئة، مقدماً أجوبة على أسئلة من الحضور. وقد أطلع السيد صفي الدين الجمهور على التطورات المستجدة في ما خص بعض التشريعات التي تعمل على تحقيقها الهيئة مع المجلس النيابي لتفعيل الأسواق المالية وجذب المستثمرين، وذلك

بالتواصل مع عدد من المؤسسات الناشطة في القطاع المالي، وبالتنسيق مع مكتب رئاسة الوزراء اللبناني. وأيضاً، تم التطرق إلى موضوع خصصة بورصة بيروت والتطورات المهمة في هذا الملف كما أهمية تثقيف المواطن والمستثمر على دور الأسواق المالية وأهميتها.

إفتتاح منتدى مكافحة الجرائم المالية الإلكترونية بالتعاون بين الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وهيئة الأسواق المالية

افتتح وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل ممثلاً بالمدير العام للوزارة الان بيفاني في تشرين الثاني ٢٠١٦ منتدى «مكافحة الجرائم المالية الاللكترونية»، الذي ينظمه الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وهيئة الأسواق المالية في فندق كورال بيتش، بحضور الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح وعدد من المصرفيين العرب واللبنانيين ودبلوماسيين. وشارك في أعمال المنتدى، ممثلون من ١٣ دولة ونخبة من الخبراء العرب والأجانب في مجال التحقق وممثلون من السلطات القضائية والأمنية المحلية والعربية.

كما تحدث في جلسة الافتتاح رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف اللبنانية الدكتور جوزف طريه، رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان، و رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين ماكس زكار، نائب رئيس هيئة الأسواق المالية اللبنانية سامي صليبا. بدروه عرض نائب رئيس هيئة الأسواق المالية سامي صليبا نشأة الهيئة، معتبراً أن هدفها الأساس هو «حماية الادخار الموظف في هذه الأسواق من أي تلاعب أو غش قد يحصل وذلك بالتعاون، والتنسيق مع مختلف الاجهزة الرقابية ذات الصلة في القطاعات المعنية».

وإشار إلى حصول «جرائم مالية كبيرة في السابق من خلال الإحتيال على المستثمرين والتلاعب بالأسعار في البورصات العالمية وإفشاء معلومات مميزة داخلية أدّت إلى إفلاس الكثير من الشركات والأفراد، لافتاً إلى أنه «تمت معالجة هكذا جرائم من خلال تحديث أنظمة سلوكيات السوق والتشدّد في تطبيقها في معظم الأسواق المالية العالمية».

ورأى أن «الشركات العالمية بدأت تتحسس خطر «العولمة الافتراضية الإلكترونية»، وما تحمل من مخاطر تطال منتوجاتها وأموالها وحتى استمرار وجودها الأمر الذي حدا بها إلى استحداث لجان خاصة بهذا الموضوع على مستوى مجالس الادارة على غرار لجان المخاطر والتدقيق والإمثال، لافتاً إلى أن «لبنان، مع انه كان حتى الآن أقل عرضة لهذا النوع من الجرائم مقارنة بالدول الأخرى، فهذا لا يعني أبداً أن الوضع سوف يبقى كذلك بخاصة مع تطوّر وانتشار وسائل وبرامج الصيرفة الإلكترونية في السوق اللبنانية. هذا إلى جانب دخول الأسواق في التعامل من خلال المنصات الاللكترونية و البورصات الافتراضية»، مشدّداً على وجوب أن «تقوم المؤسسات اللبنانية وخصوصاً المؤسسات المالية المؤتمنة على أموال الناس وكذلك المؤسسات الحكومية المؤتمنة على الأمن القومي وسلامة وأمن المواطنين القيام، بحملات توعية تهدف إلى ترشيد الوطن في استخدام الوسائل الاللكترونية بشكل آمن كما الحرص على حماية الأنظمة الداخلية والحدّ من مخاطر القرصنة وسرقة المعلومات وبالتالي التعرض للخسائر وحتى للانهيار». وأكد ان الهيئة ستخصص حيّزاً كبيراً من الاهتمام لهذه المخاطر من خلال الأنظمة والضوابط المناسبة للحدّ من الأضرار التي قد تنتج عن هكذا عمليات».

وخلال المؤتمر، كان لرئيسة مديرية الشؤون القانونية محاضرة متصلة بدور الهيئة في وضع أنظمة مختصة للحماية من الجرائم المالية وحماية المستثمر منها، لا سيما استغلال المعلومات الغير معلنة في سياق التداول على البورصات الإلكترونية.

٢.٢. على المستوى التنظيمي والرقابي

بعد تكليف مجلس الوزراء اللبناني هيئة الأسواق المالية بالعمل على تحديد آلية خصصة بورصة بيروت وتحويلها إلى شركة مغفلة لبنانية «بورصة بيروت ش.م.ل»، أنهت الهيئة العمل مع السلطات المختصة وأحالت الملف إلى معالي وزير المالية للمتابعة مع مجلس الوزراء والسير في تطبيق تلك الآلية. وقد أعلنت الهيئة في هذا الإطار، أن منصة التداول الإلكتروني [Electronic Trading Platform] التي سترخص لها سوف تصبح جزءاً من «بورصة بيروت ش.م.ل»، مما سوف يعزز ويؤمن نمو وتطور «بورصة بيروت ش.م.ل».

إنّ من فوائد العمل في نظام للتداول الإلكتروني زيادة عنصر الشفافية وتخفيض كلفة المعاملات لجميع الأفرقاء المعنيين، مما يؤمن النفاهاً أكبر حول الأسواق ويساهم في خلق سيولة أكبر ويزيد من المنافسة. ومن جملة الأمور المقترحة على الصعيد اللبناني، عرض سندات الخزينة للتداول المحلي على المنصة الإلكترونية مما سوف ينعكس إيجاباً على مستوى السيولة في الأسواق المالية اللبنانية نظراً لحجم الدين العام في لبنان، فتساهم هذه الخطوة في توسيع وتعميق أنشطة التداول على الأسواق كافة.

هذه الفوائد مجتمعةً هي ذات منفعة للبنان نظراً لأهمية حاجة تطوير الأسواق بشكل يتخطى الشركات المسجلة للتداول في بورصة بيروت. لذلك فإنّ لإنشاء منصة الكترونية للتداول دوراً كبيراً في منح اللبنانيين وغيرهم في دول الانتشار نافذة قيمة للدخول إلكترونياً في نشاطات تجارية مع لبنان، كون هذا التعامل يلغي تماماً القيود الجغرافية المتواجدة ضمن الأسواق التقليدية ويعزز الأسواق المالية والإقتصادية عموماً.

وعلى هامش الدورة السنويّة الخامسة عشر للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية [IFREFI] القى رئيس الهيئة، حاكم مصرف لبنان، كلمةً في حزيران ٢٠١٦ حدد فيها نظرة الهيئة لعمل منصة التداول الإلكتروني قائلاً: «نقوم حالياً بالاعداد لإطلاق منصّة تداول الكترونية بهدف تشجيع اللبنانيين، والمؤسسات اللبنانية والإغتراب اللبناني على الإهتمام بالسوق الداخلي وزيادة السيولة الداخلية من أجل تمويل أفضل للشركات المتوسطة والصغيرة وحتى الشركات الكبيرة، مما يساهم في مرونة أكبر للسياسة المالية».

وختم بالقول: «نصرّ على أن تكون هذه المنصة بمواصفات الكترونية عالميّة وأن تكون شفافة ويجري الإشراف عليها بشكل جيد. كما أن الحكومة اللبنانية قرّرت خصصة بورصة بيروت ونرى في ذلك عاملاً بغاية الايجابية للأسواق المالية، ونأمل أن تتزامن هذه الخصصة مع إطلاق المنصّة الالكترونية التي يكمن أحد أهدافها في أن تشكّل سوقاً جديداً تستفيد منه الشركات المتوسطة والصغيرة بدعم من مصرف لبنان، الذي أعطى الحوافز المالية للمصارف لتشجيع إستثمارها في الشركات التي تُعنى بالإقتصاد المعرفي وصناديق الإستثمار وذلك من خلال التعميم رقم ٣٣١ الصادر عن مصرف لبنان، إيماناً مناّ بالدور الذي تلعبه هذه الشركات في زيادة فرص العمل.

نظرة شاملة على الانظمة التطبيقية التي تم إطلاقها من قبل الهيئة

أما في ما خص الأنظمة التي أطلققتها الهيئة رسمياً في العام ٢٠١٦، فقد هدفت من ضمن جملة الأمور التنظيمية التي تهدف إليها، إلى تعزيز قدرة الأخصائيين الماليين على تأسيس مؤسسات وساطة مالية، وذلك بعدما خفّضت الهيئة الرأس المال المطلوب للتأسيس. فعلى سبيل المثال، تم تخفيض رأس المال المطلوب لتأسيس مؤسسات الوساطة المالية التي تعنى فقط في تقديم المشورة [Advising] للجمهور في كافة المواضيع المتعلقة بالعمل في الأسواق المالية من خمس مليارات ليرة لبنانية كحد أدنى إلى ما يوازي فقط الـ ١٥٠ مليون ليرة لبنانية. وإيضاً، عملت الهيئة على تسهيل تأسيس شركات وساطة مالية هدفها تعريف الأشخاص وترتيب [Arranging] الأعمال المتصلة بالأسواق المالية كالعمل على ترتيب اتفاقيات الدمج والاستحواذ، وعمليات طرح للاكتتاب العام أو الخاص في رأس مال تأسيسي قيمته الـ ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية. أما رخصة التعامل أو التداول في أدوات مالية من حساب المؤسسة أو حساب العملاء ورخصة صانع السوق ومؤمن السيولة [Dealing]، فانخفضت بدورها إلى رأس مال تأسيسي قيمته الـ ٦٠ مليون ليرة لبنانية، بعدما كان الحد الأدنى لتأسيس شركة وساطة مالية يتطلب رأس مال بقيمة الـ ٥ مليار ليرة لبنانية. أما على صعيد الترخيص لإدارة المحافظ وهيئات الإستثمار الجماعي [Managing] والترخيص المخصص لتقديم خدمات حفظ الأصول وإدارة الحقوق والمنافع [Custody]، فأنت قيمة رأس المال المطلوب للتأسيس بـ ٣ مليار ليرة لبنانية للترخيص المتعلق بأعمال الـ Managing و ٦ مليار ليرة لبنانية للترخيص المتعلق بأعمال الـ Custody.

والجدير بالذكر أن الرأس المال المطلوب يعد رأس مال تشغيلي، وإذ أمنت إحدى الشركات المبلغ الأعلى، فيمكن على ضوء الرأس المال هذا أن تقوم بكافة العمليات المرخصة والتي قيمة رأسمالها التأسيسي دون المتوجب عليها.

نبذة عن الأنظمة التطبيقية التي اطلقتها الهيئة في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦

نظام التسجيل والترخيص

سلسلة ٢٠٠٠،

كانون الأول ٢٠١٦

يهدف هذا القرار الصادر عن مجلس إدارة الهيئة إلى تنظيم عمل المؤسسات العاملة في الأوراق المالية وترخيصه من قبل هيئة الأسواق المالية كما نص عليه القانون ٢٠١١/١٦١. وعلى غرار العمل المصرفي، تكمن أهمية «التسجيل والترخيص» في حماية العملاء وضمان سلامة ومثانة المؤسسات الناشطة في أسواق رأس المال، بحيث تخضع المؤسسات المرخص لها لرقابة مستمرة من قبل الهيئة.

نظام سلوكيات العمل في الأسواق

سلسلة ٣٠٠٠،

تشرين الثاني ٢٠١٦

تكمن أهمية «سلوكيات العمل» في تحديد السلوك المتبع لدى المؤسسات والذي من شأنه تعزيز القدرة على حماية المستثمرين، وضمان عمل المؤسسات المرخص لها بنزاهة، ضمن آليات الإدارة السليمة والرقابة الفعالة. ويحدد التنظيم أيضا قواعد تعامل المؤسسات مع أموال وأصول الزبائن، كما يحدد المتطلبات اللازمة للإفصاح عن بعض التغييرات والأحداث لهيئة الأسواق المالية.

نظام سلوكيات السوق

سلسلة ٤٠٠٠،

تشرين الثاني ٢٠١٦

يشير هذا النظام إلى معايير السلوك المطبقة على التداول من قبل الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية. يعتبر هذا النظام بالغ الأهمية لسلامة عمل السوق، خاصة من ناحية تأمين أسواق عادلة وفعالة للتداول في الأوراق المالية في لبنان.

نظام عرض الأدوات المالية على الجمهور Offers of Securities

سلسلة ٦٠٠٠،

متوقع نشره في الجريدة الرسمية في العام ٢٠١٧

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات الخاصة بعرض الأدوات المالية المقدّمة للجمهور في لبنان، وتحديد أنواع عروض الأدوات المالية المعفيّة من المتطلبات المفروضة على العرض العام، وتحديد المتطلبات لتقديم عرض معفي للأدوات المالية.

نظام قواعد الإدراج Listing Rules

سلسلة ٧٠٠٠،

متوقع نشره في الجريدة الرسمية في العام ٢٠١٧

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات اللازمة للمصدر لطلب إدراج أدوات مالية في لبنان، وتحديد المتطلبات للحفاظ على إدراج الأدوات المالية، ومتطلبات الحفاظ على الأسس السليمة لحوكمة الشركات من قبل المصدرين المدرجين.

نظام هيئات الإستثمار الجماعي Collective Investments Scheme

سلسلة ٨٠٠٠،

متوقع نشره في الجريدة الرسمية في العام ٢٠١٧

يشمل هذا النظام إنشاء وتشغيل هيئات استثمار جماعي بما في ذلك هيئات استثمار إسلامية في لبنان بموجب القانون رقم ٧٠٦ غير أنه لا يشمل استخدام هيئات الإستثمار الجماعي لغرض التسنيد بموجب القانون ٧٠٥، نظراً إلى أنه قانون منفصل يستخدم شكل الصندوق المشترك بكل بساطة لأغراض أخرى. ويهدف هذا النظام إلى تنظيم عملية إقامة، وترخيص، وطرح وإدارة هيئات استثمار جماعي والأنشطة المرافقة لها في لبنان، وإلى تحديد المتطلبات التي ترعى عمل مدراء هيئات الاستثمار الجماعي، وودعاء هيئات الاستثمار الجماعي ووكلاء التوزيع المعتمدين.

وعلى الصعيد التنظيمي أيضاً، عملت الهيئة على إستكمال ترجمة الأنظمة التطبيقية التي

أطلقتها في الـ ٢٠١٥ إلى اللغة العربية، وذلك بعد عددٍ من الإستشارات والتتقيح والتعديل التي أقامتها آنذاك، ومن المتوقع أن تنشر الهيئة كافة أنظمتها التطبيقية، التي لم تصدر رسمياً بعد نسبةً إلى أنها لا تزال قيد الترجمة حالياً، في الجريدة الرسمية آخر عام ٢٠١٧. كما تعمل الهيئة على دمج مقرراتها التنظيمية الصادرة عن مجلسها في السنوات الماضية، ضمن سلسلة أنظمة تطبيقية جديدة كفيلة بتطلعاتها الرقابية والتنظيمية المتجددة.

ففي العام ٢٠١٦، عملت الهيئة على إصدار عدة قرارات من بينها قرار يتعلق بمنع التلاعب بالأسعار العائدة للأدوات المالية، وقرار إرساء آلية واضحة لموضوع تلقي الشكاوى ومعالجتها، إضافةً إلى قرار يتعلق بالمهام المنظمة والخاضعة لرقابة هيئة الأسواق المالية.

فتميز القرار ٢٢ المتعلق بمنع التلاعب بالأسعار بتقديم التعريفات للأعمال والممارسات المنطوية على تلاعب أو تضليل كتتفيذ عمليات تداول وهمي على أدوات مالية متداولة، أو تنفيذ عمليات تداول لا ينتج عنها تغيير في صاحب حق الإنتفاع أو الحق الإقتصادي للأداة، وتدخّل ضمن تعريف عمليات التضليل، تكوين انطباع كاذب أو مضلل لنشاط تداول أو لعرض أو لطلب أو لسعر أداة مالية متداولة، أو خلق سعر مصطنع لعرض Bid Price وطلب Ask Price أو تداول Trade Price، وذلك بتحديد العمليات التي قد تنتج عنها تلاعب بالأسعار.

وفي هذا الإطار، يشدّد القرار على أن تنحصر التداولات على الأوراق المالية وفي جميع الأوقات ضمن الأسعار السائدة في السوق within the context of the market مع التأكيد على آليات تنفيذ التداول للعملاء بالطريقة النظامية وكيفية انعكاس العمليات في السعر الفعلي الذي نفذت به العملية لدى حسابات الزبائن.

أما القرار ٢٤ والمتعلق بالمهام المنظمة في الأسواق المالية، فيعمل على حصر الأعمال المنظمة [Registrable Functions] بعشرة وظائف فقط، وذلك بعد تخفيضها من قرابة الأربعين عمل منظم. كما عملت الهيئة، بعد تلقيها لعدد من المراجعات من قبل السوق، على تحسين متطلبات امتحانات التأهيل اللازمة للتسجيل والسماح بممارسة العمل المنظم، ليتراوح عددها الجديد بين امتحانين أو أربعة كحدٍ أقصى.

نبذة عن القرارات الصادرة عن هيئة الأسواق الماليّة في العام ٢٠١٦

القرار رقم ١٩ – لائحة مؤسسات الوساطة المالية

يضع هذا القرار لائحة وأرقام مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة سنوياً من قبل الهيئة.

القرار رقم ٢٠ – متعلق بتلقي الشكاوى

يحدّد هذا القرار آلية تقديم الشكاوى لدى هيئة الأسواق المالية، وكيفية التعاطي بها من قبل مجلس الهيئة

القرار رقم ٢١ – إدراج بلوم لإدارة الأصول ش.م.ل

يضع هذا القرار ادراج اسم «بلوم لإدارة الأصول ش.م.ل.» على لائحة مؤسسات الوساطة المالية ويعطى الرقم ٢٢.

القرار رقم ٢٢ – منع التلاعب بالأسعار العائدة للأدوات المالية

يحدد هذا القرار أصول التعامل ومنع التلاعب بالأسعار العائدة للأدوات المالية.

القرار رقم ٢٤ – المهام المنظمة

يحدد هذا القرار فئات المؤهلات الواجب توفرها لمزولة بعض المهام المنظمة في لبنان، ويحدد فئات التسجيل المطلوبة من قبل الأشخاص للقيام بوظائف وأنشطة محددة نيابة عن مؤسسة معتمدة. كما يقوم بتحديد الإعفاءات لأداء الوظائف الخاضعة للتنظيم وتقديم الطلبات المطلوبة للموافقة عليها من قبل الهيئة.

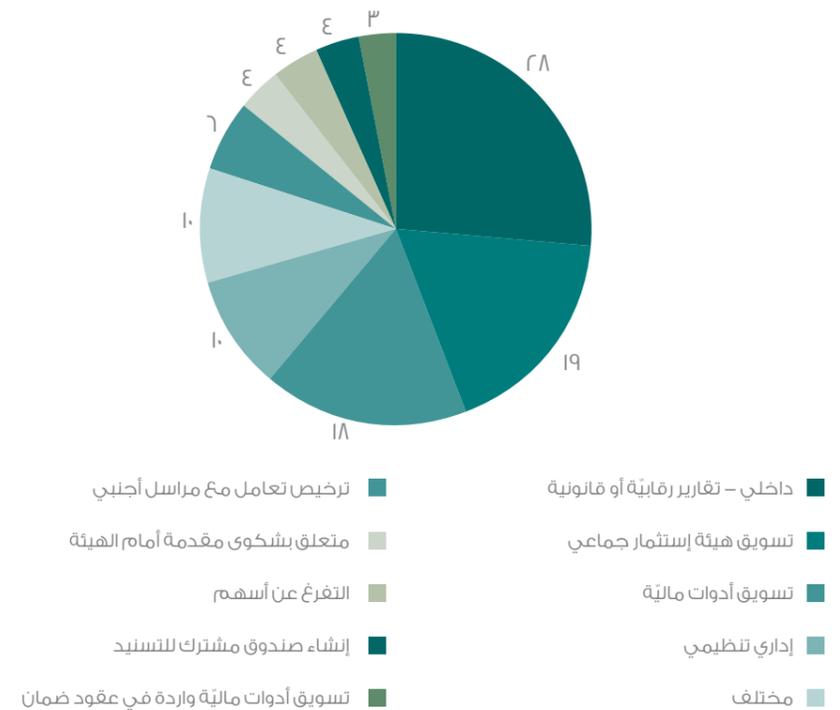
عملت الهيئة على حصر الأعمال المنظمة في الأسواق المالية بعشرة وظائف فقط، وذلك بعد تخفيضها من قرابة الأربعين عمل منظم.

وفي هذا الإطار، ومن ضمن سعي المجلس المتواصل لمواكبة تطورات وحاجات السوق والتفاعل معه لضمان أفضل الممارسات، أقدمت الهيئة على تعديل مضمون بعض قرارات مجلس الهيئة التي أتت على الشكل التالي:

إعلام رقم	السبب	المضمون
١٨	متعلق بتعديل القرارات رقم ٤، ٥، ١٣	متعلق بتعديل القرار رقم ١٣ تاريخ ١٠ شباط ٢٠١٤ [المتعلق بتسنييد الموجودات]، والقرار رقم ٤ تاريخ ١٤ آب ٢٠١٣ [المتعلق بالامثال]، والقرار رقم ٥ تاريخ ١٤ آب ٢٠١٣ [المتعلق بالتحقيق الداخلي]
١٩	متعلق بتعديل القرار رقم ١٠	متعلق بتعديل القرار رقم ١٠ تاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٤ [المتعلق بأعمال الوساطة المالية]
٢٠	متعلق بتعديل القرار رقم ١٠	متعلق بتعديل القرار رقم ١٠ تاريخ ٩ كانون الثاني ٢٠١٤ [المتعلق بأعمال الوساطة المالية]

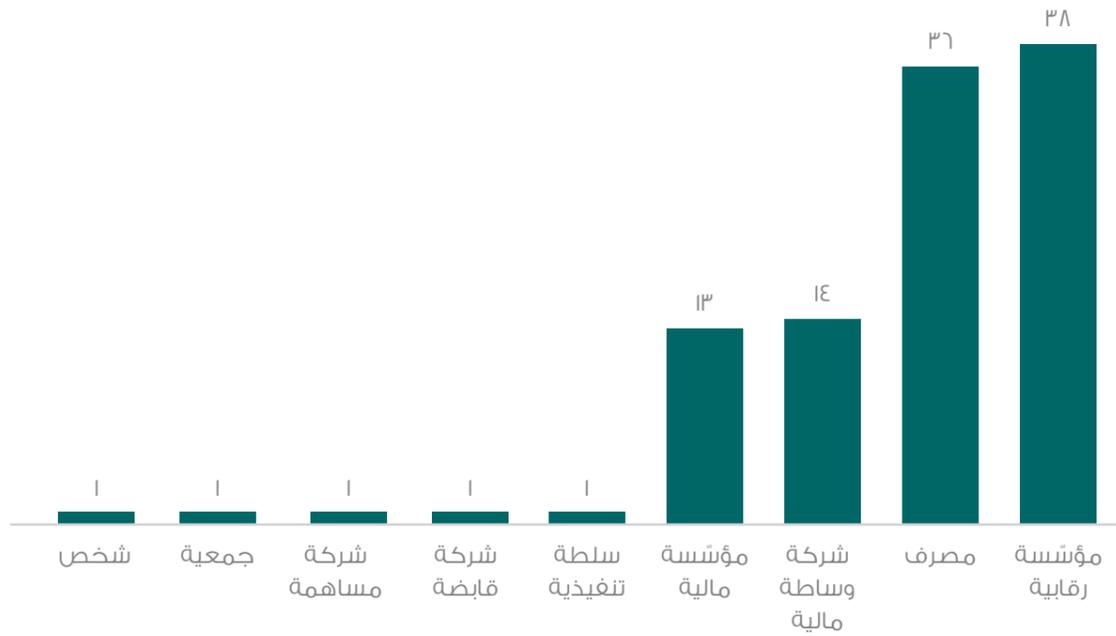
أما نوعية الطلبات التي نظر بها مجلس الهيئة في العام ٢٠١٦، فأنت على الشكل الآتي، حيث شكّلت طلبات تكوين وزيادة رأس مال مؤسسات الوساطة المالية المرخصة وتمديد مهل الترخيص حوالي ٧٪ من مجمل الطلبات المقدّمة إلى مجلس الهيئة [مختلف]، كما شكّلت عملية الترخيص لتسويق أدوات مالية واردة في عقود ضمان وتسويق أدوات مالية وهيئات استثمار جماعي حوالي ٣٨٪ من مجمل الطلبات المقدّمة إلى مجلس الهيئة.

نوعية الطلبات التي نظر بها مجلس الهيئة في العام ٢٠١٦



عالج المجلس ما يقارب المئة وستون [١٠٦] طلباً، منها عشرة [١٠] طلبات إدارية مرتبطة بعمل هيئة الأسواق المالية، وستة وثلاثون [٣٦] طلباً من مصارف لبنانية، ثلاثة عشر [١٣] طلباً من مؤسسات مالية، أربعة عشر [١٤] طلباً من مؤسسات وساطة مالية وثمانين وثلاثون [٣٨] طلباً من مؤسسات رقابية رديفة، وطلباً واحداً [١] قدمته كل من: شركة مساهمة، وشركة قابضة، ومؤسسة عامة وجمعية تعنى بالأسواق المالية، إضافة إلى طلب وحيد تم تقديمه من مواطن بصفة الشخصية.

الجهة المسؤولة عن تقديم الطلبات إلى مجلس الهيئة:



وأيضاً ضمن الأطر التنظيمية، وفي إطار قيامها بالمهام المناطة بها قامت مديرية الشؤون القانونية بدراسة طلبات الترخيص المقدمة من الوسطاء الماليين منها على سبيل المثال تلك المتعلقة بإصدار و/أو ترويج أنواع مختلفة من الأدوات المالية وإنشاء و/أو ترويج هيئات استثمار جماعية.

كما عملت المديرية خلال العام ٢٠١٦ على إعداد عدد من القرارات التنظيمية الجديدة التي صدرت عن الهيئة منها القرار رقم ٢٠ تاريخ ٢٢/٢/٢٠١٦ المتعلق بتلقي الشكاوى والقرار رقم ٢٢ تاريخ ٢٠١٦/٨/٩ المتعلق بمنع التلاعب بالأسعار العائدة للأدوات المالية والقرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٩ المتعلق بالمؤهلات الواجب توفرها لمزاولة بعض المهام المنظمة، بالإضافة إلى تعديل البعض الآخر من القرارات التنظيمية كما وأعدت الوحدة عدد من السياسات والإجراءات الداخلية الخاصة بالوحدات التابعة للهيئة.

هذا بالإضافة إلى المشاركة في عملية ترجمة ثلاثة أنظمة تطبيقية إلى اللغة العربية والتي بدأ العمل بها بعد نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٧/١/٢ وهي: نظام التسجيل والترخيص، نظام السلوكيات في الأسواق المالية و نظام قواعد العمل في الأسواق المالية.

٢,٣. أعمال الهيئة على المستوى الإداري

منذ تاريخ انشائها في العام ٢٠١١ بقانون ١٦١، تميزت هيئة الأسواق المالية بالعمل على تحقيق أهداف عديدة أهمها تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية على الأسواق، فضلاً عن التثقيف والتوعية حول دور الأسواق المالية في تطوير الاقتصاد الوطني. فدورها هذا، حوّلها اعتماد طاقم بشري يمتاز بالعلم والوعي والمعرفة في عمل الأسواق المالية المحلية والعالمية.

فنشطت الهيئة على المستوى الإداري بشكل فاعل على تطبيق وتطوير الأنظمة المعمول بها لديها، كما عملت على زيادة عديدها من أصحاب الاختصاص ضمن الآليات والمعايير المتبعة في أفضل الشركات.

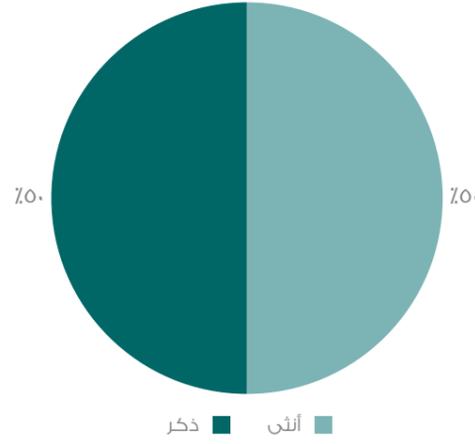
٢,٤. على مستوى شؤون الموظفين

وبناءً على توجيهات مجلس إدارة الهيئة، قامت مديرية الموارد البشرية باستكمال الجهاز البشري «للهيئة» من خلال مجموعة من أصحاب الاختصاص في مجال الرقابة والتدقيق، وقد خضع المتقدمون الذين استوفوا الشروط المحددة في الوصف الوظيفي للاختبارات المطلوبة وذلك بالتعاون مع مؤسسة «تقييم» والمعهد العالي للأعمال «ESA» للعام الرابع على التوالي. ومن العلامات الفارقة في بناء فريق العمل الهيئة، التوازن والمساواة بين عدد النساء والرجال من العاملين، والتميز من ناحية الكفاءة العلمية لدى الجهاز البشري حيث ان حامي الشهادات العليا هم من أصحاب الخبرة الطويلة في طبيعة عمل الأسواق، فتتراوح نسبة الموظفين ذو خبرة عشر سنوات أو أكثر بحوالي الـ ٧٣٪ من المجموع العام للموظفين.

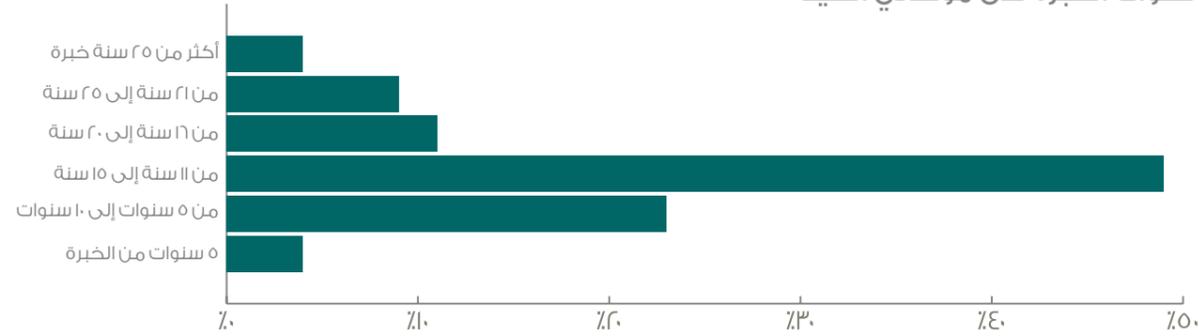
التحصيل العلمي لموظفي الهيئة



التوزيع الجندي لموظفي الهيئة



سنوات الخبرة لدى موظفي الهيئة



على مستوى تطوير قدرات الكادر الرقابي والقانوني لدى الهيئة

أما من ناحية تطوير القدرات الوظيفية، فعملت مصلحة الموارد البشرية بالتنسيق مع رؤساء الوحدات الإدارية على تدريب وتطوير الموظفين لتعزيز كفاءاتهم وذلك من خلال المشاركة في دورات تدريبية إقليمية ودولية؛ على سبيل المثال، ورشة العمل التي نظمتها هيئة الأوراق المالية والسلع في دبي وحضرها أخصائيين رقابيين من وحدة الرقابة على الأسواق المالية إضافة إلى فرق عمل مديرية الشؤون القانونية، أو الدورات التدريبية التي تنظمها الشركات المتخصصة في الأمور المالية، والتي حضرها عن الهيئة مديرية التدقيق الداخلي نظراً لأهميتها في مواكبة آخر التطورات على صعيد قواعد العمل والمعايير الدولية المتبعة والتي تساهم في تنظيم وتطوير الأعمال الداخلية للمؤسسة، إضافة إلى دورات تدريبية محلية بالتعاون مع أبرز المؤسسات التدريبية في لبنان.

أما من ناحية تطوير القدرات الرقابية، فقد حضر رئيس وحدة الرقابة على الأسواق المالية السيد خليل غلاييني مؤتمر مكافحة الرشاوى والفساد في عمل الأسواق المالية في تشرين الثاني ٢٠١٦، لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية [Securities and Exchange Commission - SEC] والذي تعتبر معظم تداولته سرية نظراً لحساسية المواضيع المطروحة والمعلومات التي تتداول في خلال هذا النوع من المؤتمرات. أما المقترحات الصادرة، فتصب دائماً في مصلحة حماية المستثمر وإرساء الشفافية والمصداقية في الأسواق المالية.

وايضاً من تنظيم هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية الـSEC عقد المعهد الدولي السابع والعشرين لنمو وتطوير سوق الأوراق المالية دورته التدريبية السنوية التي حضرها كل من السيدة فاليري حاروق والسيدة مايا ميلان، بحيث تركزت المحاضرات بمجملها على السبل الأفضل لبناء وتطوير الأسواق المالية النامية، وكيفية انشاء أفضل المعايير المتعلقة في حوكمة الشركات وإداراتها، فضلاً عن رقابة أنظمة التسوية والمقاصة، ومكافحة الإحتيال وحماية المستثمر عبر تقديم شرح مفصل والإفادة من تجارب الهيئات الرقابية المنظمة للمؤتمر. فأنت المحاضرات لتعالج المواضيع الآتية:

- التحقق ومحاكمة عمليات التداول المبنية على معلومات سرية داخلية، وتقديم مرافعات مقنعة أمام المحاكم حول الانتهاكات في تداول الأوراق المالية.
- المحاسبة والإحتيال وإفصاح الشركات المصدرة، قضايا محاسبة عبر الحدود والتحقق في الغش.
- مراقبة التداول المبني على معلومات داخلية، التلاعب في الأسواق، التلاعب في محفظة الأصول غير السائلة.
- إرساء برنامج فعال للتطبيق، والنظر في كيفية الاستفادة من تحليلات البيانات والمعلومات عند التطبيق، وآليات التعاون الدولي في مجال التطبيق.
- الأدوات المالية المعقدة والمرتبطة بشركات الوساطة الإلكترونية.
- الردع عن ارتكاب انتهاكات للقوانين المتعلقة بالأوراق المالية.
- التحقيق في مخططات «بونزي» [Ponzi]
- بعض المسائل المتعلقة بتضارب المصالح في التداول.
- تثقيف وتوعية المستثمرين

بالإضافة إلى المحاضرات، تضمّنت الدورة التدريبية على هامش المؤتمر السنوي بعض الزيارات إلى منظمات أخرى على سبيل المثال: هيئة تنظيم القطاع المالي في الولايات المتحدة [FINRA] والبنك الدولي. وحضر هذا البرنامج ١٤٧ ممثلاً لـ ٥٧ بلداً مختلفاً، وسمح للمشاركين بتبادل الخبرات والتجارب بين بعضهم البعض في مجال تنظيم ومراقبة الأسواق المالية. وفي الإطار عينه، شارك السيد باتريك بو سعده عن وحدة الرقابة على الأسواق المالية في دورة تدريبية نظمتها هيئة الأوراق المالية والسلع في دبي، الإمارات العربية في أيار ٢٠١٦، بمشاركة كبار الخبراء من هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، وقد تركز البرنامج على منح المشاركين المعرفة المطلوبة حول المواضيع المتعلقة بقواعد الامتثال وبرامج التطبيق المتعلقة بالمستثمر والهيئات الرقابية.

أيضاً شارك السيد علي فردون من وحدة الرقابة في برنامج تدريبي من عنوان «أساسيات الرقابة والإشراف على سوق المال» من تنظيم الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، وذلك في ١٨ تشرين الأول في القاهرة، مصر. تركز البرنامج التدريبي على مواضيع حول مراقبة قيد كافة العمليات المتعلقة بالتداول على البورصات، ودور الهيئات الرقابية في مراقبة طرح أسهم

وسندات الشركات وزيادات رؤوس الأموال والاستحوادات، كما التحقيق والتفتيش على أعمال شركات الأوراق المالية وصناديق المؤشرات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأسواق.

أما في ما خصّ التعاون التقني بين هيئة الأسواق المالية الفرنسية الـAMF ونظيرتها اللبنانية والذي تم ارساءه ضمن اتفاقية التفاهم بين الطرفين، شاركت السيدة كالين عون، رئيسة مديرية الشؤون القانونية في ورشة عمل من تنظيم هيئة الأسواق المالية الفرنسية AMF في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٦ في باريس، فرنسا بحضور كل من السيدة مي يموت والسيدة ليال المرديني عن وحدة الرقابة على الأسواق المالية. والمؤتمر الدولي الذي نظم تحت عنوان: «آليات الإشراف على الأسواق والتحديات المرتقبة»، عالج ثلاثة محاور أساسية هي الشركات المدرجة وتمويلها، الأسواق والبنى التحتية والوسطاء، ومخاطر إدارة الأصول وكيفية رقابتها وتحديد اتجاهات السوق. أما في ما خص اتجاهات السوق، تم التطرق إلى المواضيع المتعلقة بوضع أطر تنظيمية مستجدة نظراً للتطورات المتسارعة نتيجة الابتكارات في الأسواق المالية، منها على سبيل المثال المواضيع المتعلقة بالحشد التويلي والتحديات التي تعاني منها الهيئات الرقابية والتنظيمية في هذا الإطار.

وايضاً على صعيد تطوير العمل لدى مديرية الشؤون القانونية، شاركت رئيسة المديرية لدى الهيئة السيدة كالين عون في منتدى المحكمين الشباب من تنظيم غرفة التجارة الدولية تحت عنوان: «برنامج تحسين عملية التحكيم: أسئلة وأجوبة حول السياسات الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية لتعزيز الشفافية والكفاءة» وذلك في ٣٠ أيلول ٢٠١٦، في دبي، الإمارات العربية المتحدة. ناقش المؤتمر التدريبي الذي انعقد على مدى يومين التقنيات الجديدة في مجال التحكيم والأصول الجديدة المتبعة دولياً، كما تم التطرق بشكل خاص على تفعيل دور الوساطة القانونية في مجال حل النزاعات.

بحوره، شارك المحامي أنيس واكيم من مديرية الشؤون القانونية بورشة عمل من تنظيم هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بعنوان International Institute for Securities Market Growth and Development، وهي واحدة من أهم النشاطات التي تنظمها الهيئة بحضور أكثر من ١٤٠ مندوبا من أكثر من ٦٠ بلدا، حضرها مع زملاء له من وحدة الرقابة على الأسواق المالية. تهدف ورشة العمل هذه بشكل أساسي لتسهيل الالتقاء والتعاون وتبادل الأفكار والخبرات بين الهيئات الرقابية من جميع أنحاء العالم بغية تحديد أفضل الممارسات ورفع المعايير الدولية لبناء أسواق مالية مزدهرة ومتطورة.

ناقش المشتركون التحديات الجديدة والمتزايدة التي تواجهها أجهزة الرقابة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالأمن على شبكة الإنترنت Cybersecurity وخصوصية البيانات، كما والإبتكارات المالية الجديدة والمخاطر المستجدة التي توجدها.

وفي هذا الإطار، تعرف المشتركون على الوسائل المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية لضبط عمل الأسواق المالية وكشف المخالفين والتي تعتمد بشكل أساسي على القدرة المتزايدة على تجميع ومعالجة كميات كبيرة من البيانات وعلى البرامج المعلوماتية القادرة على معالجة هذه البيانات وتحليل الأنماط والعلاقات بين العاملين في الأسواق بهدف استخلاص الممارسات الممنوعة أو المضرة بالسوق المالي والمستثمرين.

كذلك، تم التشديد على أنه مهما كانت رقابة الهيئات فعالة وناحجة فهي لن تتمكن من ردع الممارسات المخالفة دون التعاون فيما بينها. إذ أن هناك حدود لما يمكن لأي وكالة أن تنجزه بمفردها، فالعمليات المالية أصبحت في معظم الحالات مرتبطة بدول وأسواق عدة وبالتالي، فإن التهديدات التي قد تنجم عنها هي عالمية بطبيعتها وتستوجب تعاوناً عالمياً بين الهيئات الرقابية المختلفة.

كما نظمت هيئة الأسواق المالية سلسلة ورش عمل داخلية بهدف تعزيز وبناء القدرات الفنية على الرقابة والإشراف، آخرها بالتعاون مع أخصائيين من البنك الدولي في ١٣ و ١٤ كانون الأول ٢٠١٦، حول تفعيل الرقابة وتنظيم عمل هيئات الاستثمار الجماعي من ضمن مفاهيم الأنظمة التطبيقية التي أطلقتها الهيئة في هذا الإطار. حضر من الهيئة موظفي وحدة الرقابة المالية ومديرية الشؤون

التاريخ	الموضوع	الجهة المنظمة	المكان	المديرية المعنية
٢٥ كانون الثاني ٢٠١٦	القيادة والتواصل في المؤسسات	Ken Blanchard Trainings	فرانكفورت، ألمانيا	مديرية التدقيق الداخلي
٣ نيسان ٢٠١٦	برنامج المعهد الدولي لنمو سوق الأوراق المالية والتنمية	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC	واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
				مديرية الشؤون القانونية
١١ نيسان ٢٠١٦	برنامج تحسين عملية التحكيم: أسئلة وأجوبة حول السياسات الجديدة للمحكمة الجنائية الدولية لتعزيز الشفافية والكفاءة	المحكمة الجنائية الدولية ICC	دبي، الإمارات العربية المتحدة	مديرية الشؤون القانونية
٢٧ أيار ٢٠١٦	برنامج تدريب الفاحصين المعتمدين على الاحتيال في « فك التشفير للتحليل التحقيقية – المستوى الأول»	جمعية تدريب الفاحصين المعتمدين على الاحتيال	بيروت، لبنان	مديرية التدقيق الداخلي
٣٠ أيار ٢٠١٦	الاستثمار في المستقبل: الأسواق والازدهار	منظمة التعاون والتنمية الدولية OECD	باريس، فرنسا	مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية والمحاسبة
١٤ أيار ٢٠١٦	برنامج تنظيم أسواق الأوراق المالية: الابتكار وأفضل الممارسات	هيئة الأوراق المالية والسلع	دبي، الإمارات العربية المتحدة	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
٣٠ أيلول ٢٠١٦	المنتدى الثالث للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا والشرق الأوسط وتركيا	منتدى المحكمين الشباب لدى غرفة التجارة الدولية	بيروت، لبنان	مديرية الشؤون القانونية
١٣ تشرين الثاني ٢٠١٦	مؤتمر عن التطورات الشاملة في أنظمة المعلوماتية المشغلة لقطاع الأسواق المالية	Finance Magnate	لندن، المملكة المتحدة	مديرية تكنولوجيا المعلومات
١٧ تشرين الأول ٢٠١٦	اساسيات الرقابة والاشراف على سوق المال	الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية	القاهرة، مصر	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٦	تفعيل الرقابة والتنظيم في الأسواق المالية	هيئة الأسواق المالية الفرنسية AMF	باريس، فرنسا	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
				مديرية الشؤون القانونية
٢٩ تشرين الأول ٢٠١٦	المؤتمر الدولي للرشوة والفساد	هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC	واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	وحدة الرقابة على الأسواق المالية
٤ كانون الأول ٢٠١٦	برنامج رئيس التدقيق الداخلي للخدمات المصرفية والمالية	Euromoney Learning	لندن، المملكة المتحدة	مديرية التدقيق الداخلي
١٣ كانون الأول ٢٠١٦	تعزيز وبناء القدرات الفنية على الرقابة والإشراف على هيئات الاستثمار الجماعي	هيئة الأسواق المالية بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي	بيروت، لبنان	وحدة الرقابة المالية
				مديرية الشؤون القانونية
				مديرية الأبحاث والإعلام
				مديرية التدقيق الداخلي

القانونية بالإضافة إلى مديرتي التدقيق الداخلي والأبحاث والإعلام، مما أكد على تغطية مختلف المواضيع المتعلقة بالرقابة على هيئات الاستثمار الجماعي. والجدير بالذكر، أن ورشة العمل هذه أثمرت اقتراحات تتمحور حول بعض التعديلات من جراء الأخذ بالملاحظات والتعليقات الصادرة من جانب موظفي الهيئة المعنيين، وذلك لوضعها قيد الدرس من أجل إضافتها في صيغة المشروع النهائي للنظام التطبيقي حول هيئات الاستثمار الجماعي الذي يجري إعداده للنشر.

وايضاً في إطار تطوير قدرات الموظفين لدى هيئة الأسواق المالية، شارك مدير التدقيق الداخلي السيد بيار أبو ديوان في دورة تدريبية في ألمانيا خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٦ من تنظيم مؤسسة كن بلنشارد للتدريب، تطرق من خلالها الحضور إلى القيادة والتواصل في المؤسسات بين الموظفين والتعاطي مع الإدارات أفقياً وعمودياً، وكيفية توجيه القيادة ووضع أهداف عملية وتدريب الموظفين، من مدراء والجسم الإداري، وكيفية إجراء التقييم الفعلي والعملي لهؤلاء. كذلك تناولت هذه الدورة أطر حل الأزمات والنزاعات الداخلية في المؤسسات والتخطيط لتفاديها بين الأطراف المذكورة أعلاه. كما ارتكزت الدورة أيضاً على ربط الأهداف وتوجيهات المؤسسة بخطط عملانية محسوبة النتائج وخطوات مسيطر ومحاسب عليها.

كما شارك مدير التدقيق الداخلي في دورة تدريبية في لندن خلال شهر كانون الأول من سنة ٢٠١٦ من تنظيم «Euromoney Learning Solutions» حول آخر التطورات المتعلقة بعمل وأداء التدقيق الداخلي في المؤسسات الكبرى والعامّة وأخر مستجدات الحوكمة والقوانين والمعايير التي صدرت من المؤسسة العالمية CIIA والتي أصبحت متاحة عبر موقع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية المهنية. كذلك تناولت هذه الدورة التدريبية دور التدقيق الداخلي في ترشيد الصلاحيات بين مختلف الإدارات والمواقع داخل المؤسسات بحسب تأثيراتها.

شهادات في الدورات والمؤتمرات

حضر المؤتمر منتخبين اثنين من وحدة الرقابة على الأسواق المالية الذي نظمته هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية من ٤ إلى ١٤ نيسان في عاصمة الولايات المتحدة واشنطن. وقد تم إعداد المؤتمر لممثلي الهيئات الرقابية وتضمن محاضرات وورش عمل حول عدة مواضيع بما فيها التحقق من عمليات التداول المبنية على معلومات سرية داخلية، التلاعب في السوق وكشف عمليات الإحتيال، التحقيق والملاحقة القضائية لعمليات الإحتيال في الأدوات المالية، التداول ذات التردد العالي، كيفية تثقيف وتوعية المستثمر، التحقيق والملاحقة القضائية لمخالفات الوسطاء الماليين، والإشراف على البورصات ومنظمات التنظيم الذاتي "SRO".

لقد كانت هذه التجربة فريدة من نوعها، إذ خرجنا بانطباع أن قسماً كبيراً من التحديات التي تواجهها الهيئات الرقابية متشابهة إلى حد ما، لذلك من المهم حضور دورات تدريبية نستقي منها تجربة الأسواق المتطورة و كيفية عمل الأنظمة الرقابية فيها والأطر المعتمدة لمعالجة التحديات الجديدة.

فاليري حروق،

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

٢,٥. على صعيد التواصل مع الجمهور

كان لمديرية الأبحاث والإعلام دور فاعل في التحضير لعدد من المؤتمرات التي عقدتها الهيئة برعاية رئيسها الأستاذ رياض سلامة، بحيث تميزت المؤتمرات بمشاركة واسعة من قبل الناشطين في الأسواق المالية. وبدورها، أرسلت المديرية تعميم نشرته إخبارية إلكترونية مفصلة على السوق، متضمنةً أبرز ما دار من نقاشات في المؤتمرات التي قامت أو ساهمت بها الهيئة. بالإضافة إلى نشر ومواكبة جميع نشاطات الهيئة في الإعلام، تابعت مديرية الأبحاث والإعلام على الصعيد الداخلي تحضير التقارير الإعلامية اليومية التي تلخص أهم ما أتى في الصحف الاقتصادية المحلية والعالمية لمشاركتها مع مجلس الإدارة وكافة العاملين لدى الهيئة. كما استمرت بتحضير البيانات المالية اليومية والدورية والمتعلقة بالحركة على بورصة بيروت كما البيانات الإحصائية المتعلقة بصناديق الإستثمار الجماعي والأدوات المركبة لدى كافة المؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف لنشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة

انطلاقاً من رؤيتها وخبرتها في التواصل مع الجمهور، استكملت مديرية الأبحاث والإعلام تطوير موقع الهيئة على شبكة الإنترنت في العام ٢٠١٦ لينطلق في تصميم جديد في بداية العام ٢٠١٧، وذلك بعد التأكد من تطابق التصميم المقترح مع رؤية الهيئة العملية، وبعد إجراء كافة الاختبارات لتأمين التجربة الأمثل لرواد الموقع، اكانوا من العاملين أو المستثمرين في الأسواق.

ويتميز التصميم الجديد بعدة خصائص منها إبراز المفاهيم الأساسية التي عملت الهيئة على ارسائها منذ تأسيسها وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، ومنها الشفافية وحماية المستثمر عبر التثقيف المالي [Investor Education] والأنظمة التطبيقية التي عملت على إطلاقها. كما أتاحت الهيئة، من خلال التصميم الجديد، الفرصة للجمهور والأخصائيين في الأسواق المالية بالوصول إلى معلومات تعتبر أساسية لعمل الاسواق، كالتقارير الدورية التي تلخص حركة الأسواق، والتقارير المتعلقة بالصناديق الإستثمارية المرخصة من قبل الهيئة، فضلاً عن كافة القوانين والأنظمة التطبيقية المتعلقة بالأسواق المالية في لبنان. وفي هذا الإطار، استحدثت الهيئة صفحات متخصصة للمستثمر تقدم من خلالها نبذة سريعة عن الأنظمة التطبيقية المرعية الإجراء، بالإضافة إلى صفحات متخصصة بتثقيف المستثمر واطلاعه على أسس مفاهيم الأسواق المالية في العالم وكيفية مقارنتها من منطلق التحوط للمخاطر التي قد تتبثق عنها.

وفي تعليقه على إطلاق التصميم الجديد لصفحتها الرسمية على شبكة الأنترنت، شدّد رئيس الهيئة، حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة «على أهمية هذه الخطوة التي تعزز التواصل بين الهيئة والقطاع المالي والجمهور بحيث تقدم خدمات تعنى في الدرجة الأولى بحماية المستثمر، مما يساعد في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمواطن اللبناني أينما كان في العالم».

نظراً لأن حماية المستثمر من أهم المواضيع الأساسية التي تعمل عليها الهيئة، فالموقع الذي تديره وتطوره مديرية الأبحاث والإعلام خصص جزءاً مختصاً بتثقيف المستثمر [Investor Education] على المبادئ الأساسية للاستثمار مما يساهم في فهم المخاطر المتعلقة بمختلف الأوراق والأدوات المالية المرخصة في الأسواق المالية المحلية والعالمية. فيتضمن البرنامج كتيبات ومراجع وفيديوهات مختصة بالمواضيع المطروحة، منها على سبيل المثال نصائح على كيفية تجنب الوقوع ضحية احتيال مالي، بالإضافة إلى توجيهات حول التأكد من أن كافة المؤسسات والأفراد الساعون إلى تسويق استثمارات للزبائن حاصلين على ترخيص وموافقه الهيئة، كما بعض النصح حول أفضل الطرق لتعيين مستشار مالي من أصحاب الاختصاص.

أما من الناحية التقنية، وحمايةً للمعلومات لدى الهيئة ولقدرتها على الإستمرار في خدمة السوق والتواصل مع الجمهور، قامت مديرية المعلوماتية خلال العام المنصرم بوضع الخطط والسياسات لبناء وتطوير وتشغيل ومتابعة وصيانة قواعد المعلومات والبيانات والخوادم والأجهزة والبرامج والشبكات والأرشفة وأساليب الحماية المتعلقة بها، ونظراً إلى تفشي البرمجيات الخبيثة [Malware] والتهديدات المستمرة المتقدمة [Advanced Persistent Threats] و بروز تهديدات الصفر يوم [Zero-Day threats] بوتيرة متسارعة، يصبح العمل لتأمين بيئة تشغيلية سليمة وأمنة تحدياً لكل العاملين في مجال المعلوماتية وخصوصاً أقسام الأمن المعلوماتي. وعليه فقد دأبت المديرية خلال العام المنصرم على القيام بمراجعة شاملة للسياسات والإجراءات المتبعة والبحث عن أي نقاط ضعف محتملة والعمل على معالجتها. كما تم إجراء فحوصات للثغرات [Vulnerability Assesment] لجميع الأنظمة والتطبيقات المعمول بها والحرص على إيقائها مصححة بالكامل [Fully Patched].

وفي سبيل دعم عمل الهيئة اليومي وترشيده، قامت المديرية بوضع دراسة شاملة عن أنظمة إدارة الموارد [Enterprise Resource Planning] ومما قد ينتج عن اعتماد هذا النظام من تحسين في الإنتاجية وتسهيل لأعمال الموارد البشرية وأنظمة المحاسبة والدفع والتدقيق الداخلي. كما باشرت بالتنسيق مع الجهات الخارجية المعنية في عدة مشاريع أهمها مشروع الإنتقال إلى المقر الجديد للهيئة المفترض إنجازه في صيف ٢٠١٧ وما يترتب عليه من تجهيز للبنى التحتية للمعلوماتية من تصميم وأجهزة وتمديدات، إضافةً إلى اعتماد نظام إلكتروني لتوزيع البريد الصادر والوارد لتسيير عمل الهيئة بالطرق والتقنيات الأمثل.

الموقع الرسمي لهيئة الأسواق المالية على شبكة الإنترنت

www.cma.gov.lb

٢.٦. مالية «هيئة الأسواق»

وعلى صعيد مالية الهيئة، فقد بلغت نفقات الهيئة في العام ٢٠١٦ حوالي ١,٣ مليار ليرة لبنانية وتشكّل النفقات الجارية حوالي ٩٥% من المجموع والجزء الأكبر من هذه النفقات يذهب إلى أعباء الموظفين التي تتضمّن الأجور وملحقاتها.

وقد قامت شركة Deloitte & Touche بتدقيق الحسابات النهائية للعام ٢٠١٦ وفق للمعايير الدولية للتدقيق والتي تتطلب التقيّد بقواعد السلوك المهني. وقد استنتجت أنّ جميع البيانات المالية تظهر بشكل عادل الوضع المالي للهيئة.

ومن المتوقع أن تزداد نفقات الهيئة في العام ٢٠١٧ بحسب الموازنة التي أقرّها مجلس الإدارة بمبلغ ١,٤ مليار ليرة لبنانية وتعكس الزيادة بشكل أساسي ارتفاع في الأجور الناتج عن تعيين بعض المراكز الشاغرة.

موازنة عام ٢٠١٦

(ملايين الليرات)

مجموع	كانون أول	تشرين ثاني	تشرين أول	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
المجموع الإجمالي	١,٣٠٤	١,٥٩	٦٧١	٦٨٩	١,٢٢٢	٩٥٢	٦١٩	٩٦٣	٦١٧	١,١١١	٩٢٦	١,٢٢٣	
النفقات الجارية	٥,٧٩٥	١,٠٠٩	٦٤٠	٦٤٢	٩٨٢	٩٠٤	٥٨٤	٩١٥	٥٨٥	١,٠٥٨	٨٨٩	٩٦٦	
أعباء موظفين	٨,٣٠٥	٩٥١	٥٧٧	٥٧٤	٩١٨	٥٨٩	٥٠٩	٨٥٣	٥٠٩	٩٨٣	٤٩٩	٨٣٤	
أعباء تشغيل عقارات	٩٣٦	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٨٩	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٣٤١	٦٣	
أعباء مواد إستهلاكية	١٥١	١٠	١٥	٩	١١	٩	١٢	١٠	١٢	١٢	١٢	٢٨	
مؤتمرات وهيئات دولية	١٠٨	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	.	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	
إتصالات	٩٨	٩	٨	٩	٨	٨	٧	٩	٨	٨	٩	٧	
أعباء خدمات وتجهيزات إدارية	١١٧	٧	٨	٨	٨	٩	٨	١٣	٨	١٨	٨	١٤	
عقود استشارية	٨٠	٥	٥	٥	١٠	.	١٠	٥	١٠	.	١٠	١٠	
الإحتياطي العام النظامي	٢٩٤	٣٠	١٩	١٩	٢٩	٢٧	١٨	٢٧	١٨	١٧	٣٢	٢٩	
النفقات الرأسمالية	٢٠٩	١٩	١١	٢٧	١٠	٢٠	١٧	٢٠	١٦	٢١	١٠	٢٧	
الإحتياطي العام النظامي	٦	١	.	١	.	١	١	١	.	١	.	١	

موازنة عام ٢٠١٧

(ملايين الليرات)

مجموع	كانون أول	تشرين ثاني	تشرين أول	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
المجموع الإجمالي	١١,٧٤١	٩٧١,١	٧٩١	٧٦٧	١,١٥٣	١,٠٩٥	٧٦٢	١,١٧٦	٧٢٤	٧٢٢	١,١٩٠	٩٥٢	١,١٠١
النفقات الجارية	١,٥٩٩	١,٨٧	٦٩٣	٦٧١	١,٠٤٦	٩٩٢	٦٦٩	١,٠٧٢	٦٣٢	٦٣٠	١,١٠٥	٨٧٥	١,١١٩
أعباء موظفين	٨,٩٧٠	١,١٥	٦٠	٦٠	٩٧٥	٦٨٩	٥٩٨	٩٧٣	٥٣٠	٥٤٠	١,٣٥	٨٦٥	
أعباء تشغيل عقارات	٨٤١	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٦	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٦	٧٦	
أعباء مواد إستهلاكية	١٦٧	١٢	١٦	١١	١٢	١١	١٣	١٢	١٣	١٢	١٣	٢٩	
مؤتمرات وهيئات دولية	١٦٨	٣٠	.	.	٣٠	.	
إتصالات	٩٥	٩	٨	٩	٨	٨	٧	٩	٨	٧	٨	٦	
أعباء خدمات وتجهيزات إدارية	١٧٠	٩	٩	٩	٩	٨	٨	٣٨	٨	٢٨	٨	٢٨	
عقود استشارية	١٨٨	١٥	٢٣	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	
الإحتياطي العام النظامي	٣١٨	٣٣	٢١	٢٠	٣١	٣٠	٢٠	٣٢	١٩	١٩	٣٣	٢٦	٣١
النفقات الرأسمالية	٨٠٠	٧٥	٧٥	٧٤	٧٣	٧١	٧٠	٧١	٧١	٥٠	٤٩	٥٠	
الإحتياطي العام النظامي	٢٤	٢	٢	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	٢	

٢,٧ حركة الأسواق المالية في لبنان

بورصة بيروت

جدول رقم (١)

غير مالي	مالي	
سوليدير	البنك اللبناني للتجارة	
شركة ريمكو	بنك عوده	
شركة الترابية اللبنانية هولسيم	بنك بيروت	اسم الشركات المدرجة
شركة الإسمنت الأبيض	بنك بيلوس	
	بنك بيمو	
	بنك لبنان والمهجر	
٤	٦	الإجمالي

ترجع بداية بورصة بيروت إلى سنة ١٩٢٠ زمن الانتداب الفرنسي، وهي لغاية يومنا هذا تعد السوق الوحيدة للأوراق المالية في لبنان. وشهدت السوق فترتها الذهبية في الخمسينات والستينات قبل أن تشهد ركوداً بسبب الحرب، حيث أغلقت سنة ١٩٨٣ بسبب الوضع الاقتصادي والأمني المتدهور حتى عاد العمل عليها في كانون الثاني ١٩٩٦.

يبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت ١٠، موجودة في الجدول رقم (١) أعلاه، إلى جانب عدة أدوات مركبة وصناديق استثمارية. إرتفعت حجم بورصة بيروت السوقية بسبب ٥,٤٦٪ في آخر سنة ٢٠١٦ وأصبحت ١١,٨٣٣ مليار دولار أميركي مقابل ١١,٢٢٠ مليار دولار في آخر ٢٠١٥.

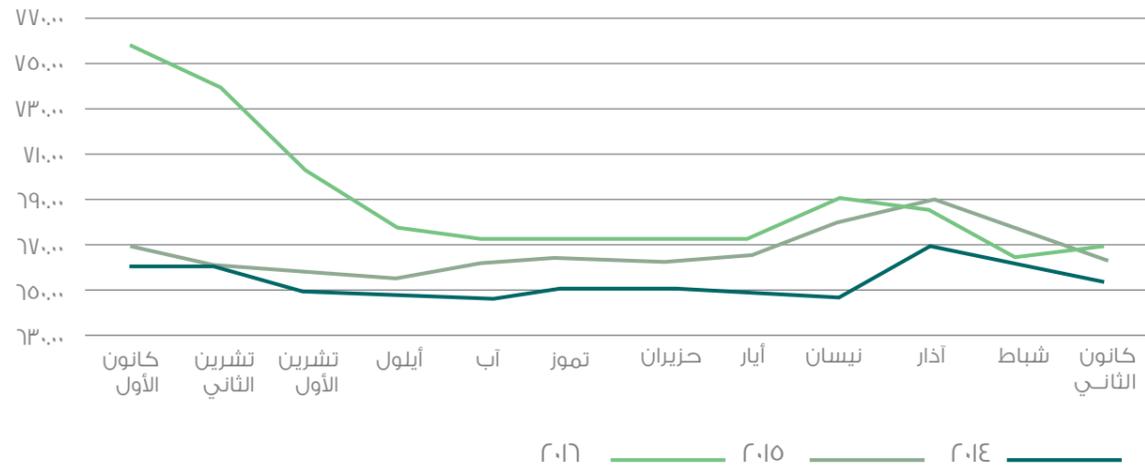
في سنة ٢٠١٦، شطب من التداول سهمين: البنك اللبناني للتجارة أسهم تفضيلية «أ»، بنك بيروت أسهم تفضيلية «E»، وقد كان هناك إدراج لسهمين: البنك اللبناني للتجارة أسهم تفضيلية «ث»، وبنك بيروت أسهم تفضيلية «K».

جدول رقم (٢)

مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت ٢٠١٤ - ٢٠١٦



مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت ٢٠١٤ - ٢٠١٦

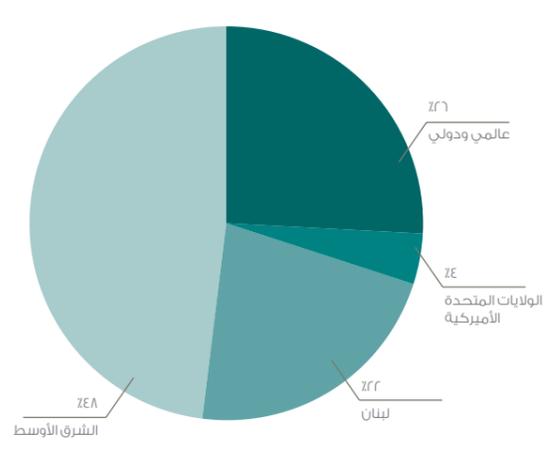
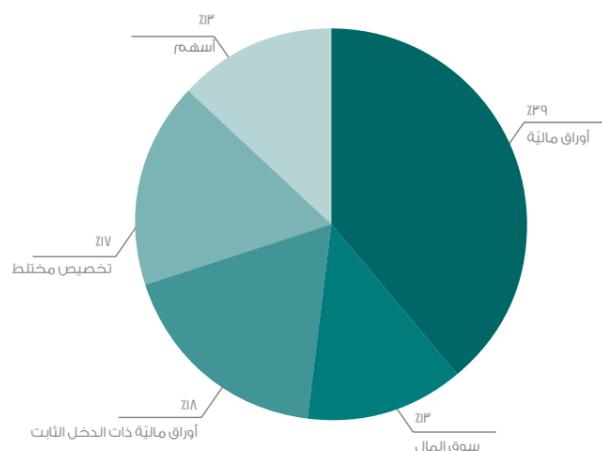


يقدم الجدول رقم (٢) صورة واضحة عن معدل حركة مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت جنباً إلى جنب مع مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. اظهر معدل مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت خلال كانون الأول ٢٠١٦ تقدماً بنسبة ١٢,٢٢٪ إذ أقفل على المعدل ١١١,١٨ نقطة مقابل ٩٩,٠٧ نقطة في كانون الأول ٢٠١٥، وذلك بعدما كان الأداء في بداية عام ٢٠١٦ في أدنى مستوياته مقارنةً بالأعوام الماضية ليسجل تحسناً ملحوظاً ابتداءً من تشرين الأول ٢٠١٦. أما معدل مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت فقد أظهر تقدماً خلال كانون الأول ٢٠١٦ بنسبة ١٣,٤٩٪ إذ أقفل على المعدل ٧٥٧,٧٩ نقطة مقابل ٦٦٧,٧٣ نقطة في كانون الأول ٢٠١٥. أما إقفال معدل مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت لسنة ٢٠١٦، فقد أظهر تراجعاً بنسبة ٥,٤٠٪ إذ كان الفارق في المعدل ٩٦,٧٣ نقطة في العام ٢٠١٦ مقابل ١٠٢,٢٤ نقطة في العام ٢٠١٥. أما معدل مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت قد أظهر تقدماً سنة ٢٠١٦ بنسبة ٣,٣١٪، إذ كان الفارق في المعدل ٦٨٩,٥٦ نقطة في العام ٢٠١٦ مقابل ٦٦٧,٤٦ نقطة في العام ٢٠١٥.

هيئات الإستثمار الجماعي - محلية

النطاق الجغرافي للإستثمار

نوع الإستثمار



جدول رقم (٤)

موجز عن هيئات الإستثمار الجماعية المحلية

٢٣	إجمالي عدد صناديق الإستثمار
٥,٤٧٨	إجمالي عدد المكتتبين
١,٠٤٣,٢٧٢,٤٣٥,٨١\$	مجموع الإستثمارات (\$)
٢٣	رأسمال متحرك
-	رأسمال محدد

العملة

١٣	USD
٧	LBP
١	JOD
٢	EUR

نوع الإستثمار

٩	أوراق مالية
٤	أوراق مالية ذات الدخل الثابت
٤	تخصيص مختلط
٣	أسهم
٣	سوق المال

قطاع الإستثمار

١١	الشرق الأوسط
٦	عالمي ودولي
٥	لبنان
١	الولايات المتحدة الأمريكية

نوع المؤسسة

٢٢	مصرف
١	مؤسسة مالية

يشير الجدول رقم (٤) إلى عدد صناديق الإستثمار الجماعية المحلية، أي ٢٣ صندوق، والتي يبلغ مجموع إكتتابات المشتركين بها حوالي \$١,٠٤٣ مليار دولار أميركي. ٤٨٪ من الصناديق تتركز على إستثمارات في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتمحور معظم إستثماراتها في الأوراق المالية (٣٩٪) وسوق المال (١٣٪).

جدول رقم (٣)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	ملخص تقرير سوق ▼
١,٩٣٩	٩,٧٤٥	١,٨٠٥	عدد العمليات على السوق
١١٩,٧٤٥,٢٢٨	٧٤,٧٧٤,١٢٩	٩٦,٧٩٠,٣٠٣	كمية الأسهم المتداولة
٩٦٣,٨١٤,١٩١	٦٢٩,٩٧٣,١٠٤	٦٦١,٤١٢,٩٢٥	قيمة الأسهم المتداولة (\$)
٣,٩٨٢,٧٠٣	٢,٥٩٢,٤٨٢	٢,٦٩٩,٦٤٥	متوسط القيمة لكل يوم عمل (\$)

٤٩٤,٨١٥	٣٠٧,٧١٢	٣٩٥,٠٦٢	حجم متوسط لكل يوم عمل
٨,٠٠	٨,٤٣	٦,٨٣	القيمة/الكمية
٢٤٢	٢٤٣	٢٤٥	عدد أيام التداول

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	سيولة السوق ▼
			نسبة الدوران في التداول (Turnover Ratio) = قيمة التداول السنوية / معدل القيمة السوقية السنوية
٧٨,٥٧	٧٥,٥٤	٧٥,٩٧	

٧١٠,٠٧	٧٩٢,٧٤	٧٩٢,٨٦	نسبة الأسهم الحرة
--------	--------	--------	-------------------

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	حجم السوق ▼
٣٠	٣٠	٣٠	إجمالي عدد الأوراق المالية المدرجة
١٠	١٠	١٠	إجمالي عدد الشركات المدرجة
١١,٢٤٨	١١,٣٦٥	١١,٠٧٦	متوسط القيمة السوقية في السنة الحالية (مليون دولار أميركي)

يقدم الجدول رقم (٣) ملخص حول الحركة على بورصة بيروت، حيث يشير إلى ارتفاع كمية الأسهم المتداولة في العام ٢٠١٦ بنسبة ٧٦,١٤٪ لتصبح ١١٩,٧٤٥,٢٢٨ سهماً مقابل ٧٤,٧٧٤,١٢٩ سهماً في أواخر سنة ٢٠١٥؛ أما قيمة الأسهم المتداولة فقد إرتفعت بنسبة ٧٥,٩٩٪ في أواخر كانون الأول ٢٠١٦ لتصبح ٩٦٤ مليون دولار أميركي مقابل ٦٣٠ مليون دولار أميركي تاريخ إقفال التداول عام ٢٠١٥. تجدر الإشارة إلى إن إحدى أبرز الأسباب لهذا الارتفاع عدد العمليات على السوق في سنة ٢٠١٦ إلى ١,٩٣٩ عملية مقابل ٩,٧٤٥ عملية في نهاية ٢٠١٥، أي بارتفاع يقارب الـ ١٢,٢٥٪، لتكون سنة ٢٠١٦ الأفضل منذ العام ٢٠١٤ من ناحية التداول، قيمة وكمية.

ارتفعت قيمة
الإشتراكات في
هيئات الإستثمار
الجماعي المحلية
بشكل ملحوظ
لتنطى عتبة
المليار دولار
أميركي في عام
٢٠١٦

التغيير السنوي في عدد هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

عدد هيئات الاستثمار الجماعي المحلية			
نسبة التغيير بين ٢٠١٥ و ٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٥	
٤٠-٤٣%	٢٢	٢٣	مصارف
٠%	١	١	مؤسسات مالية
٤٠-٤٤%	٢٣	٢٤	المجموع الإجمالي

بالرغم من الانخفاض البسيط للعدد الإجمالي لهيئات الإستثمار الجماعي المحلية، ارتفعت قيمة الإشتراكات بشكل ملحوظ لتنطى عتبة المليار دولار أميركي في عام ٢٠١٦ وارتفع عدد المشتركين بنسبة تقارب ١٠% مما يبين إقبالا واضحا على هيئات الإستثمار الجماعي المحلية.

هيئات استثمار جماعي محلية

نسبة التغيير بين ٢٠١٥ و ٢٠١٦

النوع	العدد	عدد المشتركين	قيمة الإشتراك
أسهم	٠%	١٩,٥٧-	٠-٠,٥٥%
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	١٠٠%	٨,٢١	٠-٩,١٧%
تخصيص مختلط	٣٠٠%	٣٩٩,٩١	١٨٥٩,٤٨
سوق المال	٥٠-%	١٥,٩١-	٠,٣٢%
أوراق مالية	٢٥-%	٨,٠٣-	١٠,١٦-
المجموع الإجمالي	٤,١٧-	١٠,١١	٧,٧١

٢٠١٥

النوع	العدد	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	قيمة الإشتراك (مليون دولار)	النسبة
أسهم	٣	١٢,٥٠%	٤٦	٠,٩٢%	١٩٧,٦٤	٢٠,٤٠%
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٢	٨,٣٣%	١٩٥	٣,٩٢%	١٧,١١	١,٧٧%
تخصيص مختلط	١	٤,١٧%	٢٢	٠,٤٤%	٧,١٤	٠,٧٤%
سوق المال	٦	٢٥,٠٠%	٤٤	٠,٨٨%	١٩٥,٩٢	٢٠,٢٣%
أوراق مالية	١٢	٥٠,٠٠%	٤٦٦٨	٩٣,٨٣%	٥٥٠,٧٩	٥٦,٨٦%
المجموع الإجمالي	٢٤	١٠٠%	٤,٩٧٥	١٠٠%	٩٦٨,٦٠\$	١٠٠%

٢٠١٦

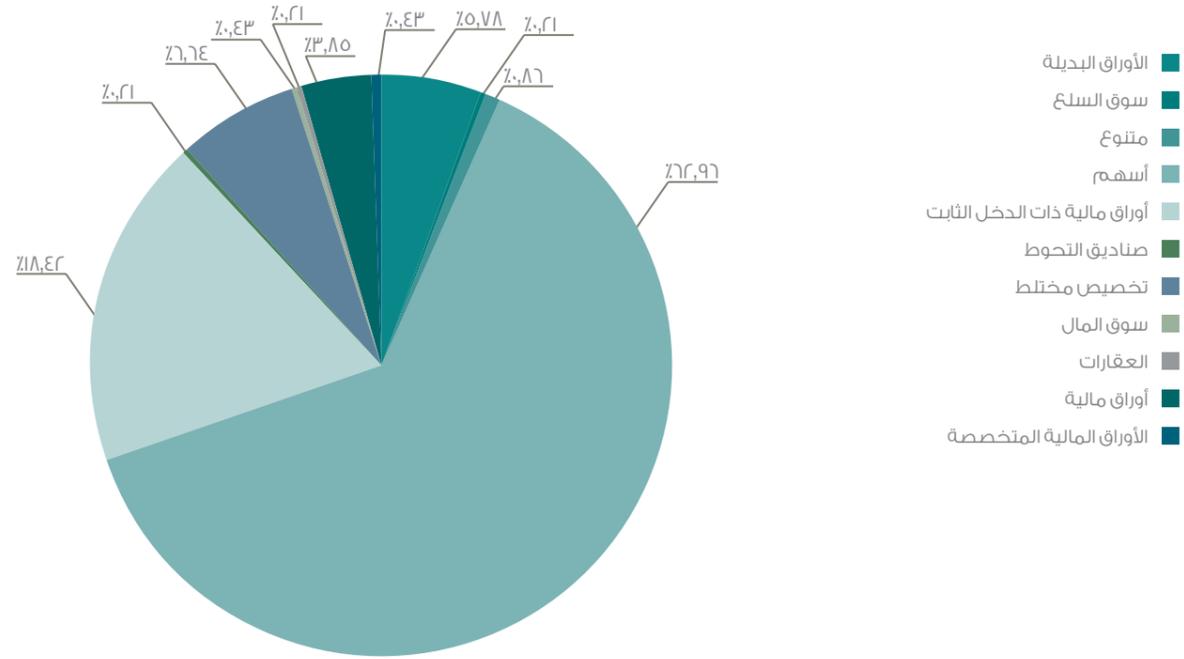
النوع	العدد	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	قيمة الإشتراك (مليون دولار)	النسبة
أسهم	٣	١٣,٠٤%	٣٧	٠,٦٨%	١٩٦,٥٦	١٨,٨٤%
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٤	١٧,٣٩%	٢١١	٣,٨٥%	١٥,٥٤	١,٤٩%
تخصيص مختلط	٤	١٧,٣٩%	٩٠٠	١٦,٤٣%	١٣٩,٨١	١٣,٤٠%
سوق المال	٣	١٣,٠٤%	٣٧	٠,٦٨%	١٩٦,٥٦	١٨,٨٤%
أوراق مالية	٩	٣٩,١٣%	٤٢٩٣	٧٨,٣٧%	٤٩٤,٨٠	٤٧,٤٣%
المجموع الإجمالي	٢٣	١٠٠%	٥,٤٧٨	١٠٠%	١,٠٤٣,٢٧\$	١٠٠%

هيئات الإستثمار الجماعي - أجنبية

جدول رقم (٥)

موجز عن هيئات الإستثمار الجماعيّة الأجنبية	
٤٦٧	إجمالي عدد صناديق الإستثمار
٣,٩٣٣	إجمالي عدد المكتتبين
\$٩٠,٢,١٤١,٣١٨,٣٩	مجموع الإستثمارات (\$)
٤٥١	رأسمال متحرّك
٥	رأسمال محدد
٣	صندوق الأموال
٨	صندوق التحوط
العملة	
٣,٣	USD
١٣١	EUR
١٢	GBP
١١	CHF
٤	JPY
٣	CAD
١	LBP
٢	SAR
نوع الإستثمار	
٢٩٤	أسهم
٨٦	أوراق مالية ذات الدخل الثابت
٣١	تخصيص مختلط
٢٧	الأوراق البديلة
١٨	أوراق مالية
٤	متنوع
٢	سوق المال
٢	الأوراق المالية المتخصصة
١	صناديق التحوط
١	سوق السلع
١	العقارات
قطاع الإستثمار	
٢٤٩	عالمي ودولي
٨٤	أوروبا
٦٠	آسيا
٣٨	أمريكا الشمالية
١٥	الشرق الاوسط
٧	أمريكا اللاتينية
٧	روسيا
٦	الأسواق الناشئة
١	بلدان المنظمة
نوع المؤسسة	
٣٤٨	مصرف
١١٩	مؤسسة مالية

يبين الجدول رقم (٥) أن عدد إجمالي صناديق الأستثمار الأجنبية بلغ ٤٦٧ صندوقاً، أي إنخفاض بحوالي ٥% من العام ٢٠١٥، وبتحسن يقارب الـ ٢٨,٨% في نسبة الإستثمارات لتصل إلى حوالي ٩٠٢ مليار دولار أميركي، تركز حوالي الـ ٦٣% منها في الصناديق المتخصصة في الأسهم المالية وحوالي الـ ١٨,٥% على صناديق مبنية على أوراق مالية ذات الدخل الثابت. كما يبين الجدول ان المكتتبين في صناديق الإستثمار الأجنبية قد فضلوا الاستثمار في النطاق الجغرافي الدولي.



عدد الصناديق التي تسوقها مؤسسات الوساطة المالية والمؤسسات المالية قد ارتفع بنسبة 19٪ عن العام 2015.

التغيير السنوي في عدد هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

عدد هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية			
نسبة التغيير بين 2015 و 2016	2016	2015	
مصارف	348	392	711,22-
مؤسسات مالية	119	100	719
المجموع الإجمالي	467	492	750,8-

إنخفض عدد صناديق الاستثمار الجماعي الأجنبية عام 2016 بنسبة 5,08٪، أتى المجموع الإجمالي 467 صندوقاً بحيث حافظت الأسهم والأوراق المالية والأوراق المالية ذات الدخل الثابت على النسبة الأكبر من عدد المشتركين وقيمة الإشتراكات.

بالرغم من انخفاض المجموع الإجمالي لعدد هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية، فقد ارتفعت قيمة الإشتراك الإجمالية في الصناديق الأجنبية بنسبة 28,84٪. الجدير بالذكر أن عدد الصناديق التي تسوقها مؤسسات الوساطة المالية والمؤسسات المالية قد ارتفع بنسبة 19٪ عن العام 2015.

هيئات استثمار جماعي أجنبية

نسبة التغيير بين 2015 و 2016

النوع	العدد	عدد المشتركين	قيمة الإشتراك
الأوراق البديلة	42,11	727,19	781,85
سوق السلع	750,00-	750,00-	797,03-
متنوع	750,00-	720,29-	719,89-
أسهم	74,05-	722,24-	704,03-
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	711,69	718,35-	712,39
صناديق التحوط	791,67-	712,89	74,15
تخصيص مختلط	720,01-	722,09	722,75
سوق المال	710,00	710,00	791,33-
العقارات	70,00	720,00	789,46
أوراق مالية	718,18-	77,48	707,10
الأوراق المالية المتخصصة	710,00	710,00	734,30
المجموع الإجمالي	750,8-	750,77-	728,84

2015

النوع	العدد	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	قيمة الإشتراك (مليون دولار)	النسبة
الأوراق البديلة	19	73,86	42	71,01	9,06	71,37
سوق السلع	4	70,81	4	70,10	1,49	70,21
متنوع	8	71,63	69	71,65	6,46	70,92
أسهم	308	762,60	1506	736,08	92,11	713,16
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	77	715,65	594	714,23	85,16	712,16
صناديق التحوط	12	72,44	388	79,30	6,38	78,62
تخصيص مختلط	39	77,93	258	76,18	53,49	77,64
سوق المال	1	70,20	1	70,2	1,29	70,18
العقارات	1	70,20	1	70,2	0,2	70,00
أوراق مالية	22	74,47	1310	731,38	39,18	705,72
الأوراق المالية المتخصصة	1	70,20	1	70,2	0,7	70,01
المجموع الإجمالي	492	7100	4,174	7100	700,20\$	7100

2016

النوع	العدد	النسبة	عدد المشتركين	النسبة	قيمة الإشتراك (مليون دولار)	النسبة
الأوراق البديلة	27	75,78	53	71,35	17,39	71,93
سوق السلع	1	70,21	1	70,3	0,4	70,00
متنوع	4	70,86	55	71,40	5,17	70,57
أسهم	294	762,96	1171	729,77	41,88	74,64
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	86	718,42	485	712,33	95,71	710,61
صناديق التحوط	1	70,21	438	711,14	62,88	76,97
تخصيص مختلط	31	76,64	315	78,01	65,65	77,28
سوق المال	2	70,43	2	70,05	0,11	70,01
العقارات	1	70,21	3	70,08	0,4	70,00
أوراق مالية	18	73,85	1408	735,80	612,97	767,95
الأوراق المالية المتخصصة	2	70,43	2	70,05	0,30	70,03
المجموع الإجمالي	467	7100	3,933	7100	902,14\$	7100

٢,٨. توقيع مذكرات تفاهم

تعمل هيئة الأسواق المالية اللبنانية منذ تأسيسها على عقد اتفاقيات دولية ذات طابع استراتيجي مع سائر نظرائها الدوليين وذلك من منطلق التعاون والتنسيق بين الهيئات الرقابية في الأسواق المالية لتحسين الأسواق المحلية عبر وضع أطر التعاون بين المؤسسات والسبل المتاحة لتطويرها.

توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة الأسواق المالية اللبنانية وهيئة الرقابة المالية الاتحادية الألمانية

وقّعت هيئة الأسواق المالية اللبنانية ممثلةً برئيسها الأستاذ رياض سلامة مذكرة تفاهم مع هيئة الرقابة المالية الاتحادية في المانيا BAFIN ممثلةً بالرئيسة التنفيذية للرقابة على الأوراق المالية السيدة اليزابيث روغيل في مدينة بون الألمانية وذلك بحضور عضو المجلس التنفيذي الأستاذ سامي صليبيا في العشرين من أيار ٢٠١٦. تهدف هذه المذكرة إلى وضع إطار للتعاون يشمل تقديم المساعدة وتسهيل تبادل المعلومات التنظيمية والتقنية بين الهيئتين ممّا يساهم في تعزيز شفافية أسواق الأدوات المالية وتطويرها وحماية المستثمرين فيها. وجاءت هذه المذكرة لتلبي رغبة الطرفين في التعاون والتنسيق بين البلدين، حيث شملت مذكرة التفاهم آلية لتبادل الخبرات والمعلومات ونصّت على إمكانية تنظيم برامج مشتركة من أجل تدريب وتنمية كفاءة العاملين لديهما.

مذكرة تفاهم بين السلطة التنظيمية للخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي [FSRA] وهيئة الأسواق المالية في لبنان

بتكليف من نائب رئيس هيئة الأسواق المالية، ورداً على كتاب كان قد ورد من سوق أبوظبي العالمي، باشر الأمين العام اتصالاته مع مسؤول العلاقات الخارجية لدى السلطة التنظيمية للخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي [FSRA] وتمّ إعداد مذكرة تفاهم بين هيئة الأسواق المالية في لبنان من جهة والسلطة التنظيمية للخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي. وتهدف هذه المذكرة إلى توفير أساس رسمي للتعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات والمساعدة في مجال التحقيقات، من أجل تطوير الأنظمة المالية الخاضعة لسلطة كل من كل من سوق أبوظبي العالمي وهيئة الأسواق المالية في لبنان وفقاً للمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والتوصيات بشأن مكافحة تبييض الأموال التي وضعتها مجموعة العمل المالي.

لائحة بالاتفاقيات الموقعة منذ اطلاق عمل هيئة الأسواق المالية

#	التاريخ	البلد	الهيئة
١	٢٠١٤/٥/٥	جمهورية فرنسا	هيئة الأسواق المالية
٢	٢٠١٤/١١/٢٥	جمهورية مصر العربية	الهيئة العامة للرقابة المالية
٣	٢٠١٤/١٢/١٥	قطر	هيئة تنظيم مركز قطر للمال
٤	٢٠١٥/٦/١	الجمهورية العربية التونسية	هيئة السوق الماليّة
٥	٢٠١٥/١٢/١	الإمارات العربية المتحدة	السلطة التنظيمية للخدمات المالية
٦	٢٠١٦/٢/٢٩	الإمارات العربية المتحدة	هيئة الأوراق المالية والسلع
٧	٢٠١٦/٥/٢٠	ألمانيا الاتحادية	هيئة الرقابة الألمانية
٨	٢٠١٧/١١/٢٤	روسيا الاتحادية	البنك المركزي للاتحاد الروسي
٩	٢٠١٧/٣/٧	سلطنة عُمان	الهيئة العامة لسوق المال

٢,٩. التنسيق مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية

التعاون مع البنك الدولي من خلال FIRST Initiative

في إطار تعاونها مع البنك الدولي من ضمن إتفاقية FIRST، نظمت هيئة الأسواق المالية سلسلة ورش عمل داخلية بهدف تعزيز وبناء القدرات الفنية على الرقابة والإشراف، آخرها بالتعاون مع أخصائيين من البنك الدولي في ١٣ و ١٤ كانون الأول ٢٠١٦، حول تفعيل الرقابة وتنظيم عمل هيئات الاستثمار الجماعي من ضمن مفاهيم الأنظمة التطبيقية التي أطلقتها الهيئة في هذا الإطار.

لبنان عضو مشارك في المنظمة الدولية لهيئات سوق المال الـ IOSCO

وافقت المنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO على انضمام لبنان إلى المنظمة كعضو مشارك Associate Member ممثلاً بهيئة الأسواق المالية. تأتي هذه الخطوة بعد تأكيد رئيس هيئة الأسواق المالية، حاكم مصرف لبنان، على المضي في تعزيز التعاون وتوثيقه مع الأجهزة الرقابية المحلية والدولية واستكمال الجهود كافة تمهيداً لانضمام الهيئة إلى الـ IOSCO في العام ٢٠١٦، ممّا يساهم في توثيق علاقاتها مع الهيئات الرقابية على الصعيد الدولي وتعزيز عامل الثقة ورفع مستوى الاستثمار في الأسواق المالية اللبنانية. ويعتبر هذا القبول بمثابة اعتراف دولي باعتماد الهيئة لأفضل المعايير الدولية ضمن الأطر الرقابية والتنظيمية والتقنية التي أرستها في الأسواق المالية اللبنانية ويأتي بعد توقيع لبنان على عدد من اتفاقيات التعاون مع نظرائه من الدول الأعضاء في منظمة الـ IOSCO.

من جهة أخرى، سيوفر انتساب الهيئة إلى المنظمة الدولية لهيئات سوق المال المظلة والمواكبة الدولية لعملها من الناحية الفنية والتنظيمية عند الحاجة ويزيد من قدرتها على الاستفادة من التجارب الدولية، وسيسمح لها بالانضمام إلى عضوية إحدى أهم لجان منظمة IOSCO، وهي لجنة النمو والأسواق الناشئة والتي تعد من أكثر اللجان فعالية وتأثيراً في المنظمة، بعد انضمامها إلى اللجنة الإقليمية لدول أفريقيا والشرق الأوسط التابعة لمنظمة الـ IOSCO.

المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO

حضر الأمين العام لهيئة الأسواق المالية، الدكتور سعادة شامي، المؤتمر السنوي الـ ٤١ للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الذي عقد في ليمّا، بيرو في ٨ أيار ٢٠١٦. وعلى هامش المؤتمر، شارك الأمين العام في عدد من اللقاءات من أبرزها اجتماعاً لهيئات التنظيمية والرقابية العربية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، كالعمل على اعتماد نسخة مطورة من مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف eMMOU، واعتماد اللغة العربية كلغة رسمية لدى منظمة الـ IOSCO.

أما النسخة المطورة من مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف eMMOU، فكانت أيضاً مدار بحث بين أعضاء لجنة الأسواق الناشئة واللجان الإقليمية لدى IOSCO نظراً لحساسيتها، وذلك كون آلية تطبيقها قد تتطلب تغيير وتعديل القوانين المالية والتنظيمية لدى بعض الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار أيضاً، وبناءً على دعوة الصندوق النقد الدولي، شارك الأمين العام لهيئة الأسواق المالية في ندوة من تنظيم صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، في كيبف أوكرانيا، وذلك في ٦ كانون الأول ٢٠١٦، حيث تم التطرق إلى مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وتطبيقها في مختلف البلدان لا سيما في ما يتعلق بمذكرة التفاهم المتعددة الأطراف MMOU، والتي يجب على كل دولة، ومن ضمنها لبنان، توقيعها لكي ينضم كعضو كامل العضوية في IOSCO.

الاجتماعات السنوية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ترأس رئيس هيئة الأسواق المالية، حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة الوفد اللبناني إلى البنك الدولي وصندوق النقد في العاصمة الامريكية واشنطن في تشرين الأول ٢٠١٦، وقد ضم نائب رئيس الهيئة سامي صليبا والأمين العام سعادة شامي مع ممثلين عن مصرف لبنان، وزارة المال و وزارة الاقتصاد والتجارة ووفد موشّع من جمعية مصارف لبنان .

تناولت اجتماعات الوفد مع البنك الدولي في كيفية تطبيق القوانين وتطويرها، كما ناقشت تقرير البنك الدولي حول السبل الأفضل لتطوير الأسواق المالية. وعلى هامش هذه الاجتماعات، دعي الأمين العام للتحدث عن نشاط هيئة الأسواق في لبنان أمام المعهد الدولي للمال. وفي كلمته، تطرق الأمين العام للمشاريع المستقبلية التي تنوي الهيئة العمل عليها، خاصة إطلاق العمل في المنصة الإلكترونية التي ستسهل عمليات التمويل للقطاع الخاص.

كما تطرق ممثلي هيئة الأسواق المالية خلال وجودهم في واشنطن إلى مسائل تقنية لها تأثير على الأسواق المالية في لبنان بما فيها النظام الضرائبي، وأنظمة التسوية والدفع ما بعد التداول، كما إمكانية إنشاء صندوق لحماية المستثمر، والتقى أيضاً وفد الهيئة مسؤولين في هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية في واشنطن لمناقشة مسائل متعلقة بأسواق المال عموماً وكيفية تطويرها.

منتدى صندوق النقد العربي حول حوكمة سلطات الاشراف والرقابة في المنطقة العربية

شارك نائب رئيس الهيئة، عضو مجلس الإدارة، الأستاذ سامي صليبا في منتدى حوكمة سلطات الإشراف والرقابة في المنطقة العربية من تنظيم صندوق النقد العربي والذي استمرت فعالياته طوال يومين في شباط ٢٠١٦، بحضور عدد من كبار المسؤولين والخبراء من المؤسسات المالية وهيئات الدولية ووزارات الاقتصاد والمالية والتجارة والمصارف المركزية وهيئات اسواق المال وغرف التجارة والصناعة في الدول العربية.

وفي كلمته الافتتاحية أكد المدير العام ورئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن الحميدي أهمية الإرتقاء بممارسات الحوكمة لدى المؤسسات المالية والمصرفية واسواق المال في الدول العربية، مشدداً انه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لترسيخ ثقافة ومفاهيم الحوكمة والإفصاح والشفافية في الدول العربية.

ناقش المنتدى التطورات الاخيرة في المبادئ الدولية المتعلقة بالحوكمة والصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والمعتمدة من مجموعة العشرين، كما ناقش التحديات على التطبيق التام والشفاف لكافة المبادئ الصادرة عن الـ OECD في الدول العربية ، معللاً على أهمية الدور المرتقب والذي يمكن ان تقوم به السلطات الإشرافية والرقابية في خلق البيئة التشريعية والقانونية والتنظيمية المواتية لتلك المبادئ. كما بحث رئيس الصندوق في احتياجات التطبيق والتنفيذ الفعال لمبادئ الحوكمة، ومنها جوانب التوعية والتدريب وبناء القدرات البشرية. كما يناقش تحديات التطبيق [Enforcement] في ممارسات مجالس الإدارة وقضايا التعويضات وحقوق المستثمرين والمساهمين، إضافةً إلى مناقشة الإحتياجات لتطوير حوكمة الشركات والمؤسسات العامة ودور اعضاء مجالس الإدارة المستقلين والمنهاج والأدوات الفعالة المستخدمة في تقييم وقياس التطبيق والالتزام لدى الشركات.

الاجتماع العاشر لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية

شارك عضوي مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية الأستاذ سامي صليبا والأستاذ فادي فقيه وأمين عام هيئة الأسواق المالية الدكتور سعادة شامي في الاجتماع السنوي العاشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية المنعقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة في آذار ٢٠١٦، وذلك بحضور عدد كبير من قيادات هيئات أسواق المال العربية لمناقشة عدد من الملفات الهامة من ضمنها استراتيجية الاتحاد حتى عام ٢٠٢٠، التي كان لهيئة الأسواق المالية اللبنانية دوراً أساسياً في تطويرها، ومبادرات تطوير البنية التحتية للأسواق وتعزيز متطلبات الشفافية والإفصاح. وتناول المشاركون في الإجتماع العاشر للاتحاد النقاش حول المبادرات التي تهدف لتنمية مهارات المراقبين الماليين، كما أقرروا القوائم المالية للاتحاد عن العام ٢٠١٥ وموازنة العام ٢٠١٦.

بدوره، يسعى الاتحاد إلى الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية، وكذلك العمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على المعاملات في أسواق الأوراق المالية العربية، فضلاً عن التعاون والتنسيق المشترك بين أعضاء الاتحاد لتحقيق أقصى قدر من الانسجام والتوافق فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة. كما يهدف الاتحاد إلى تذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية، وتوسيع قاعدته وتنويع أدواته وتعميق ثقافة الاستثمار وكذلك تعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية والحوكمة، إضافةً إلى تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية. لذلك، تهدف هيئة الأسواق المالية اللبنانية تطوير علاقتها بالاتحاد وأعضاءه خدمةً لأسواقها المالية ولأهمية التنسيق المثمر لجميع الأطراف المعنية.

مساهمة لبنان في اعداد الخطة الإستراتيجية ٢٠١٦–٢٠٢٠ لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

ساهم أمين عام هيئة الأسواق المالية لبنان في الإجتماع العاشر لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية حيث تمّ تشكيل لجنة من أعضاء الاتحاد لإعداد الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة ٢٠١٦–٢٠٢٠. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في دبي لمناقشة المسائل التالية: اختيار رئيس اللجنة، اعتماد القواعد العامة التي تحكم عمل اللجنة، ومناقشة الاستبيان الذي سيتم توزيعه على جميع أعضاء الاتحاد.

وتم اختيار أمين عام هيئة الأسواق المالية اللبنانية بالإجماع من قبل ممثلي البلدان الخمسة ليكون رئيسا لهذه اللجنة. وقد أشرف الأمين العام على صياغة الخطة الاستراتيجية، بالتعاون والتنسيق مع أعضائها ومع أمين عام الإتحاد.

أعقب الاجتماع الأوّل اجتماع ثانٍ على مدى يومين في دبي في كانون الأوّل حيث تمّت مناقشة تفاصيل الخطة التي كان الأمين العام قد أعدّ المسودة الأولى منها بناء على مساهمة أعضاء اللجنة. ختاماً أخذ الأمين العام بأفكار واقتراحات اللجنة بعد مناقشة تفاصيلها مع الأعضاء كافة لوضعها بشكلها النهائي باللغتين العربية والإنكليزية حيث تمّ عرضها والموافقة عليها خلال الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي عقد في القاهرة في اوائل العام ٢٠١٥.

٢٠١٠. أنشطة وإنجازات مختلفة

تميز العام ٢٠١٦ برعاية عدد من المؤتمرات التي انعقدت بالتنسيق مع هيئة الأسواق المالية، كما تميز بكثافة مشاركة أعضاء وموظفي الهيئة في عدد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية ساهمت في تمتين العلاقة بنظرائها في الدول الأجنبية، وتعزيز قدرات الموظفين لديها من خلال تبادل الخبرات والتجارب على كافة الأصعدة.

القمة العاشرة للهيئات التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي

سوق أبو ظبي العالمي و تومسون رويترز،

٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦

شارك عضو مجلس الإدارة الأستاذ فراس صفي الدين في إفتتاح القمة العاشرة للهيئات التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في كانون الثاني ٢٠١٦، حيث كانت مناسبةً لعرض إنجازات مجلس التعاون الخليجي على الصعيد التنظيم المالي، وذلك من خلال إطلاق مجلة تحمل عنوان «١٠ سنوات من الأنظمة المتطورة»، من تطوير مؤسسة تومسون رويترز. وقد استحوذ هذا المؤتمر على إهتمام الحضور نسبةً للعرض الوفير للإنجازات والمبادرات التي قام بها المجتمع الرقابي المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الدعوة والمحافضة على ممارسات ومعايير تنظيمية عالية في المنطقة، بحضور أكثر من ستين خبير من أنحاء العالم شاركوا في خمسة وعشرون جلسة نقاش مختلفة حول الاتجاهات التنظيمية في الشرق الأوسط، والتطرق إلى تحليل النجاحات والعمل على اجراء التحسينات حيث المطلوب في السنوات المقبلة، لزيادة الثقة في التنظيم المالي في المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

هيئة الأسواق المالية تشارك في اجتماعات سيليكون فالي

غرفة التجارة الأمريكية–اللبنانية،

تشرين الثاني ٢٠١٦

بعد نجاح مؤتمر «ستارت أب لبنان» في نيويورك عام ٢٠١٥ الذي نظمته وفد غرفة التجارة الأمريكية–اللبنانية، عادت ونظمت اجتماعات في سيليكون فالي بحضور وفداً رفيع المستوى إلى سيليكون فالي تضمن نخبة من الناشطين في قطاع المعرفة والقطاع المالي اللبناني والتجارة والإعلام. ومثل هيئة الأسواق المالية في اللقاءات المنعقدة عضو مجلس الإدارة السيد فراس صفي الدين ومدير الابحاث والإعلام السيد طارق ذبيان. وفي معرض حديثه عن اللقاءات وأهداف الزيارة، اشار مدير الابحاث والإعلام السيد طارق ذبيان إلى أن «أهمية الاجتماعات في السيليكون فالي تكمن في الإطلاع على أهم التطورات والتجارب التي تمر بها البيئة الحاضنة الناجحة أو ما يعرف بال Ecosystem والتي يجب علينا الإستفادة منها، خصوصاً أن موقع لبنان بعد التعميم ٣٣١، أصبح جاهزاً لذلك، مما يساهم في ازدهار المؤسسات اللبنانية المحتضنة للابتكار في أعمالها نظرا للمزايا التنافسية العديدة التي تتمتع بها على أقرانها في المنطقة. كان من دواعي سرورنا أن نعرف أن الشركات العالمية الكبرى أمثال جوجل Google، والفايسبوك Facebook، وغيرها من اللاعبين الدوليين يركزون على عمل الشباب اللبناني في عددأ من المواقع الاستراتيجية، مما سوف يساعد في إثراء الـ Ecosystem في لبنان.»

وفي هذا الإطار، ذكر وفد الهيئة في لقاءاته التزام هيئة الأسواق بإنشاء منصة إلكترونية تؤمن اطاراً ناجحاً للأعمال في الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي افادت من تعميم مصرف لبنان ٣٣١ الذي كان المحقق الفعلي في دفع ثورة التكنولوجيا إلى الأمام في لبنان.

ندوة حول أسواق رأس المال اللبنانية: السيولة وإمكانية الوصول والحوكمة هيئة الأسواق المالية و مؤسسة LIFe، آب ٢٠١٦،

ممثلاً هيئة الأسواق المالية، شارك السيد فراس صفي الدين، عضو مجلس الإدارة التنفيذي في ندوة حول أسواق رأس المال اللبنانية من تنظيم مؤسّسة LIFe التي تعنى باللبنانيين الناشطين في القطاع المالي العالمي. وأدار النقاش السيد عمر سليم، مدير الاستثمار في شركة Pinebridge Investments، سنغافورة، من منطلق خبرته السابقة في تنظيم عدد من النقاشات المماثلة مع صانعي السياسات الآسيويين. وتكمن أهمية هذا الحدث في إشراك أبرز خبراء السوق، كاليئات التنظيمية ومؤسسات صناعة السوق [Market Makers] والاستثمار، لمناقشة الوضع الحالي للأسواق المالية اللبنانية منها مواضيع تعلق بتأمين السيولة في الأسواق، وتسهيل إمكانية الوصول والإستثمار، تأمين شبكة حماية للمستثمر من خلال الحكومة الفعالة للشركات المدرجة وآليات السوق، كما تحليل المبادرات العالمية الناجحة وتقديم مقترحات لتعزيز السوق.

تقوية التشريعات والرقابة على المصارف الإسلامية في الدول العربية صندوق النقد العربي بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي، ٢٢ أيار ٢٠١٦،

حضر عضو مجلس الإدارة الأستاذ فادي فقيه وأمين عام هيئة الأسواق المالية الأستاذ سعادة شامي مؤتمر عالي المستوى حول «تقوية التشريعات والرقابة على المصارف الإسلامية في الدول العربية»، الذي أقيم في دبي، الإمارات العربية المتحدة بحضور معالي محمد عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وعدد من كبار الخبراء والمسؤولين في الهيئات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. شدد المؤتمر على الأهمية المتزايدة للمصارف الاسلامية في دعم الشمول المالي وتمويل التنمية في الدول العربية، على ضوء ما يشهده قطاع المصارف الإسلامية من نمو مضطرد، منوهاً في هذا الإطار بجهود السلطات الرقابية في الدول العربية والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية بدعم نمو نشاط الصيرفة الاسلامية.

مؤتمر الطاقة الاغترابية في ساو باولو وزارة الخارجية اللبنانية، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٦

شارك عضو مجلس الإدارة السيد فراس صفي الدين في مؤتمر الطاقة الاغترابية الذي عقد في ساو باولو بحضور الرئيس البرازيلي الأستاذ ميشال تامر و وزير الخارجية والمغتربين معالي الأستاذ جبران باسيل إضافة إلى عدد من الوزراء والنواب البرازيليين ومن دول أميركا اللاتينية المتحدثّين من أصل لبناني وأكثر من الف شخصية لبنانية حقّقت النجاحات والانجازات. شدد المؤتمر على أهمية دور الجالية اللبنانية والوجود اللبناني الفاعل والمؤثر في الحياة والمجتمع البرازيلي وذلك على كل الاصعدة من السياسة إلى التجارة والطب والثقافة والفن والصناعة. كما ركز على اهمية العلاقة بين لبنان والبرازيل في جميع الأصعدة.

الاجتماع الثاني عشر عالي المستوى حول المستجدات في الرقابة المصرفية وقضايا الاستقرار المالي أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٧ كانون الأول ٢٠١٦

حضر عضو مجلس الإدارة السيد سامي صليبا الاجتماع الثاني عشر عالي المستوى حول المستجدات في الرقابة المصرفية وقضايا الاستقرار المالي الذي عقد في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة بحضور معالي مبارك راشد المنصوري محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وعدد من كبار المسؤؤلين من محافظين ونواب محافظين ومدراء إدارات الرقابة المصرفية يمثلون خمس عشرة دولة عربية من مصارف مركزية ومؤسسات مصرفية عربية وهيئات أسواق المال، إلى جانب المؤسسات الدولية وفي مقدمتها بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن ومجموعة الثلاثين ومعهد التمويل الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ناقش الاجتماع موضوعات هامة مثل التحديات الرقابية على المدى القصير والمتوسط، والتطورات الاخيرة على صعيد حوكمة الشركات. كما ناقش التعديلات المقترحة على الإطار التحوطي لمعالجة الائتمان والمخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك التجارية. كما تضمن البرنامج من جانب آخر، استعراض لأهم نتائج المسح الميداني المعد من قبل لجنة بازل للتعرف على المخاطر الناشئة والاولويات الرقابية، إضافة إلى الاطلاع على المستجدات والأعمال الحالية للجنة بازل للرقابة المصرفية. إضافة إلى ذلك ناقش الاجتماع التحديات التي تواجهها المصارف المركزية والهيئات الرقابية في المنطقة العربية لتعزيز الاستقرار المالي، إلى جانب عدد من المواضيع والقضايا التي تتناول سبل تحسين إدارة المخاطر في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية. ركز الاجتماع أيضاً على تداعيات التطورات المتسارعة في مجال التقنيات المالية الحديثة، وتأثيرها على القطاع المصرفي، إلى جانب التطرق إلى سبل مواجهة الجرائم المالية الالكترونية. أخيراً، تم التطرق إلى المعايير المحدثة حول قضايا التمويل الاسلامي.

المنتدى السنوي السادس لرؤساء وحدات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب من المصارف العربية والمؤسسات المالية إتحاد المصارف العربية ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٦

عقد إتحاد المصارف العربية في مدينة بيروت منتدى حول مكافحة غسل الأموال – المتطلبات القانونية وإجراءات التدقيق وذلك في ٢٧ و٢٨ أيار ٢٠١٦. شارك في هذا المؤتمر مجموعة من الخبراء المتميزين من هيئة التحقيق الخاصة في لبنان ومن السلطات القضائية والأمنية اللبنانية، بالإضافة إلى ممثلين عن السلطات التنظيمية من البلدان العربية ومن القطاع المصرفي اللبناني والعرب، خبراتهم مع المشاركين.

شارك عن الهيئة مديرية التدقيق الداخلي، حيث كان لها فرصة في تبادل المعلومات حول مواجهة التحديات التي تواجهها الأسواق المحلية والعربية، كما الإجراءات التي تسعى إليها السلطات التشريعية والتنظيمية إلى تحديث القوانين والتشريعات، وتعزيز العمل الإشرافي من أجل مكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفعالية.

وتناول هذا المنتدى، الذي أصبح منصة سنوية، آخر التطورات في إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي إدارة المخاطر المرتبطة بها.

الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر المصرفي العربي السنوي «حملات الضغط من أجل تحسين التعاون المصرفي العربي الدولي» مصرف لبنان، إتحاد المصارف العربية، جمعية مصارف لبنان، الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

٢٤ تشرين الأول ٢٠١٦ شاركت هيئة الأسواق المالية في المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر المصرفي العربي السنوي «حملات الضغط من أجل تحسين التعاون المصرفي العربي الدولي»، حيث حضر فيه أكثر من ٧٠٠ شخصية مالية ومصرفية عربية ،أوروبية، أميركية ودولية. وتميز

المؤتمر هذا العام بحضور وفد مصرفي تركي رفيع المستوى، و وفد مصرفي إفريقي، بالإضافة إلى مشاركة صينية بوفد حكومي ومالي ومصرفي، وأقيم خلال المؤتمر جلسة حوار خاصة بالعلاقات المصرفية العربية- الصينية، علماً أن الإتحاد سينظم في العام ٢٠١٧ في الصين «مؤتمر الحوار المصرفي العربي - الصيني» وسيوقع مذكرة تفاهم بينه وبين جمعية المصارف الصينية.

التطورات الشاملة في أنظمة المعلوماتية المنشغلة لقطاع الأسواق المالية Finance Magnate

تشرين الثاني ٢٠١٦

في إطار تطوير العمل في مديرية المعلوماتية، شاركت المديرية ممثلة من مديرها الأستاذ علاء سكرية بمؤتمر عن التطورات الشاملة في أنظمة المعلوماتية المنشغلة لقطاع الأسواق المالية وذلك في المملكة المتحدة خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، بحضور نخبة من ممثلي المصارف والمؤسسات المالية العالمية فضلاً عن ممثلي مختلف هيئات أسواق المال. المؤتمر الذي نظم من مؤسسة Finance Magnate البريطانية عالج موضوع التطورات المستجدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، منها على سبيل المثال أفضل الممارسات المعتمدة في الدفع عبر الإنترنت، وتسخير طاقة المعلومات من أجل الأسواق، كما خفض التكاليف والمخاطر عبر استخدام تقنية حديثة تعرف بـ «block chain» وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة من السجلات المسماة [كتل] وعند تخزين المعلومة في سلسلة الكتل لا يمكن لاحقاً القيام بتحديد هذه المعلومة، إضافة إلى آخر التطورات في تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتداول وآخر الابتكارات في إدارة الأنظمة المتعلقة بمنصات التداول الإلكترونية.

محاضرة حول الأسواق المالية في جامعة الشرق الأوسط

حاضر عضو مجلس الهيئة السيد فراس صفي الدين عن الأسواق المالية اللبنانية في جامعة الشرق الأوسط Middle East University وذلك في إطار ندوات متخصصة حول المواضيع المالية التي لها انعكاسات أساسية على الاقتصاد اللبناني. حضر المؤتمر ممثل عن رئيس جامعة الشرق الأوسط د. ليف هونغيستو، ورؤساء وعمداء جامعات ورجال أعمال واساتذة وخبراء مصرفيين واقتصاديين واعلاميين وطلاب.

وفي كلمته شدد السيد فراس صفي الدين على أهمية دور الهيئة في الإشراف على تطوير الأسواق المالية، عملاً بالصلاحيات الواسعة التي أجازها قانون الأسواق المالية ٢٠١١/٦١، خاصة من ناحية التنظيم والرقابة والمحاسبة، لافتاً إلى أهمية تطوير الأسواق وانعكاسها على خفض مستوى البطالة وتأمين فرص عمل للشباب في القطاع المالي، الذي يشكل جزءاً كبيراً من الدخل الوطني العام.

محاضرة حول الأسواق المالية في جامعة سيدة اللويزة، NDU

حاضر عضو مجلس الهيئة السيد فراس صفي الدين عن الأسواق المالية اللبنانية في جامعة سيدة اللويزة، NDU تحت عنوان: «الأسواق المالية اللبنانية، الآفاق الجديدة» وتطرق في حديثه مع الطلاب إلى آخر التطورات الدولية في موضوع الأسواق المالية وكيفية استفادة لبنان منها على المدى القصير والطويل.

التاريخ	الموضوع	الجهة المنظمة	المشاركين عن الهيئة	البلد
كانون الثاني ٢٠١٦	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنتدى التعاون الإسلامي لسوق رأس المال: فرقة عمل التمويل الإسلامي		سامي صليبا	أنقرة، تركيا
٢٤ كانون الثاني ٢٠١٦	القمة العاشرة لدول مجلس التعاون الخليج العربي		فراس صفي الدين	ابوظبي، الامارات العربية المتحدة
٨ شباط ٢٠١٦	منتدى الحكومة للسلطات الاشرافية والرقابية في المنطقة العربية : الفرص و التحديات		سامي صليبا	ابوظبي، الامارات العربية المتحدة
٢ نيسان ٢٠١٦	الاجتماع العاشر لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية		سامي صليبا سعادة شامي فادي فقيه	القاهرة، مصر
٢٦ نيسان ٢٠١٦	المؤتمر السنوي لاتحاد العربي البورصات ٢٠١٦		فراس صفي الدين	عمان، الأردن
١٤ أيار ٢٠١٦	تنظيم أسواق الأوراق المالية: الابتكار وأفضل الممارسات		فراس صفي الدين	دبي، الامارات العربية المتحدة
٨ أيار ٢٠١٦	المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية [IOSCO]		سعادة شامي	ليما، بيرو
٢١ أيار ٢٠١٦	منتدى عالي المستوى حول تقوية الرقابة والاشراف على المؤسسات المصرفية الاسلامية		فادي فقيه سعادة شامي	دبي، الامارات العربية المتحدة
١٦ أيلول ٢٠١٦	حلقة نقاشية حول صناديق الاستثمار وادوات الدخل الثابت		سامي صليبا	دبي، الامارات العربية المتحدة
٩ أيلول ٢٠١٦	اجتماعات وفد غرفة التجارة الأمريكية-اللبنانية في سيليكون فالي		فراس صفي الدين طارق ذبيان	سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة
٢ تشرين الأول ٢٠١٦	الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٢٠١٦		سامي صليبا سعادة شامي	واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
١١ تشرين الثاني ٢٠١٦	الاجتماع الثالث للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنتدى التعاون الإسلامي في هيئة تنظيم أسواق رأس المال		سعادة شامي	اسطنبول، تركيا
٥ كانون الأول ٢٠١٦	الاجتماع السنوي الثاني عشر عالمي المستوى حول المستجديات في الرقابة المصرفية وقضايا الاستقرار المالي		سامي صليبا	ابوظبي، الامارات العربية المتحدة
٦ كانون الأول ٢٠١٦	مؤتمر متخصص لأعضاء IOSCO حول التحضيرات للعضوية الكاملة		سعادة شامي	كييف، أوكرانيا
٢٥ تشرين الثاني	مؤتمر الطاقة الاغترابية		فراس صفي الدين	ساو باولو، البرازيل

الفصل الثالث

التطلعات للعام ٢٠١٧

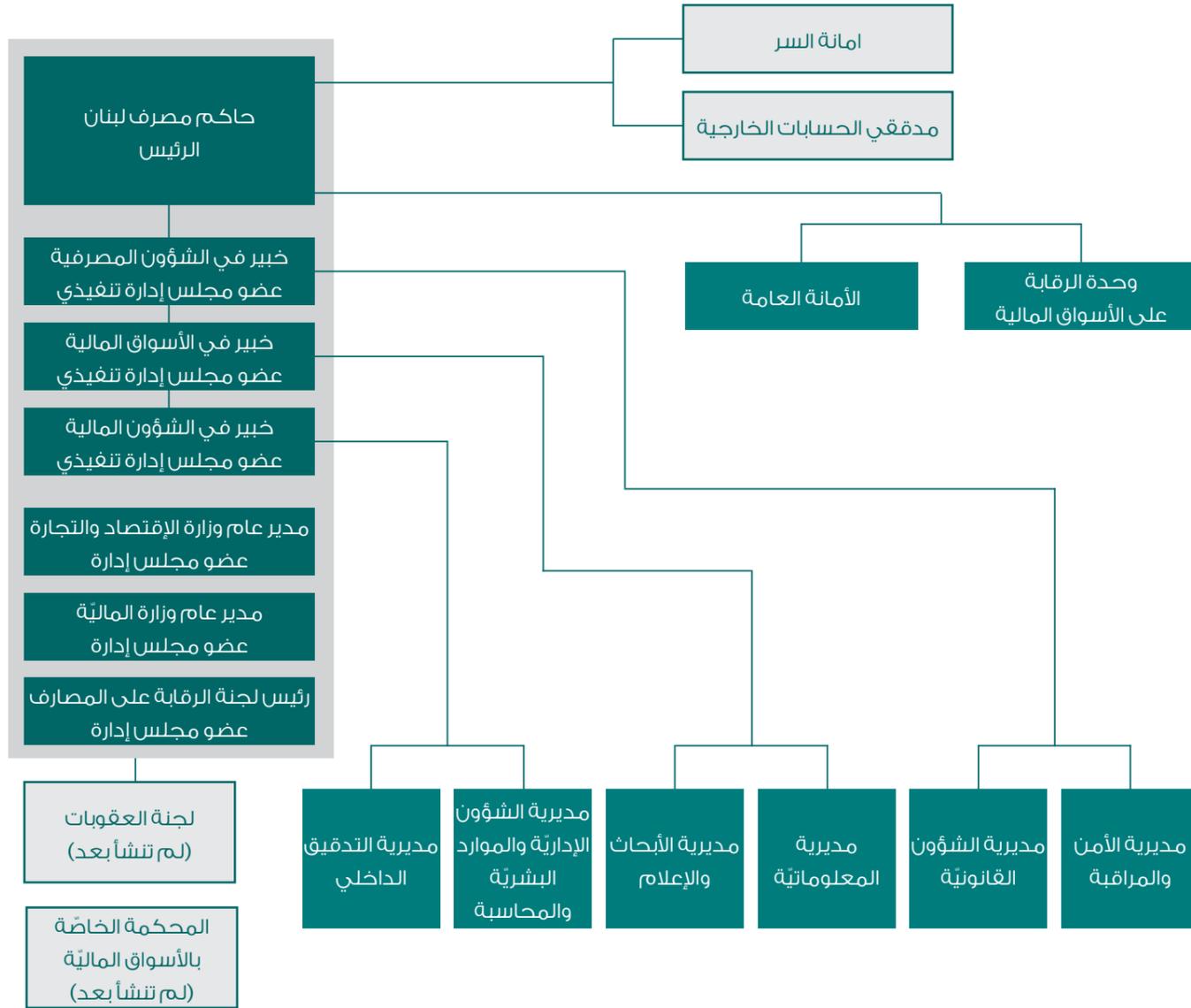
باشرت الهيئة سعيها إلى اكتساب صفة «عضو كامل العضوية» Ordinary Member في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO عبر التحضير لتوقيع اتفاقية تفاهم متعددة الأطراف MMOU، أو النسخة المطورة منها أي الـ eMMOU، خلال العام ٢٠١٧. ويُعتبر هذا الاستحقاق غاية في الأهمية لأنه سيعطي لبنان حق التصويت في منظمة الـ IOSCO ويسمح له بتبادل المعلومات مع الهيئات الرقابية العالمية والأعضاء في المنظمة، مما يساعد في خلق مزيد من الشفافية والثقة بالأسواق المالية اللبنانية، مما ينعكس إيجاباً على خطة تطوير الأسواق المالية والقدرة على جذب المستثمر الأجنبي، والمغترب اللبناني، للاستثمار في لبنان. أما الاستحقاق المرتقب على صعيد تطوير الأسواق المالية في لبنان يبقى في استكمال العمل على ما نص عليه القانون ٢٠١١/١٦١ في ما خص تحويل بورصة بيروت إلى شركة مغفلة من قبل الحكومة تحضيراً لخصخصتها. وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية إطلاق عجلة تطوير وتعزيز الأسواق المالية، عملت هيئة الأسواق المالية على آلية لترخيص منصة تداول إلكترونية ليصار دمجها مع بورصة بيروت بعد خصخصتها، وذلك للتأكيد على تعميق العمل في الأسواق والمساهمة في إنتاج السيولة المطلوبة لديها. وعلى صعيد آخر، سوف تستكمل الهيئة العمل على تطبيق القرارات المتعلقة بمتطلبات التأهيل اللازمة للعاملين في القطاع بحيث يصبح العدد الأكبر من العاملين في الأوراق المالية من الأشخاص المسجلين لدى الهيئة، مما يؤولهم تقديم الخدمات المتعلقة بالأوراق المالية. وهذا التغيير من ناحية ارساء المعايير الدنيا للعمل في قطاع الأوراق المالية، سوف يعزز ثقة المستثمر ويمتنع علاقة مقدم الخدمات بالمستثمر، مما يؤثر في قدرة القطاع على استقدام وجذب الرأس المال لاستثمارها في أدوات مالية مختلفة من شركات مدرجة أو هيئات استثمار جماعية أو غيرها من الأدوات ذات السيولة العالية في الأوراق. وهذا ليس الا القليل مما تعمل عليه الهيئة فيما خص تطوير الأسواق المالية، والذي سوف يشكل أساساً لعملها في المرحلة المقبلة وذلك بالتعاون مع أخصائيين من البنك الدولي من ضمن اتفاقية FIRST. وسوف تكثف الهيئة اتصالاتها مع جميع المعنيين في القطاع المالي، من القطاعين العام والخاص، وذلك لتقييم الوضع الحالي والنظر في كيفية تطوير البنية التحتية التي تركز عليها الأسواق المالية، من اجراءات ضريبية وتشريعات أساسية تحاكي نظرة الهيئة على المدى القريب والبعيد.

سوف تكثف الهيئة اتصالاتها مع جميع المعنيين وذلك للنظر في كيفية تطوير البنية التحتية التي تركز عليها الأسواق المالية، من اجراءات ضريبية وتشريعات أساسية تحاكي نظرة الهيئة على المدى القريب والبعيد

الفصل الرابع هيئة الأسواق المالية، ما هي؟

٤.١. الهيكلية التنظيمية

بعد التعديلات الأخيرة التي طرأت على هيكليتها، باتت هيئة الأسواق تتألف من ثلاث وحدات رئيسية هي: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، ولجنة العقوبات؛ إضافة إلى المديرية التالية: مديرية الشؤون القانونية، مديرية الإدارة والموارد البشرية، مديرية المعلوماتية، مديرية الأبحاث والإعلام، مديرية التدقيق الداخلي، ومديرية الأمن والمراقبة.



٤,٢. رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان.

تنقسم عضوية المجلس إلى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في الشؤون المصرفيّة والماليّة وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام ، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

ويضطلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية. وله صلاحية وضع الأنظمة العامة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجّب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدّمي الخدمات المالية ومستخدميهم التقيّد بها. ومن صلاحيات المجلس أيضاً، وضع الأنظمة المتعلقة بالشفافية والحوكمة والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجهة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات الماليّة.

وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسنيد على اختلاف أنواعها، والمصادقة [أو إلغاء مصادقة سابقة على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات المالية لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجرى من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق المالية كونه الجهة الصالحة والمخوّلة قانوناً بعمل الأسواق المالية وتطوّرها.

٤,٣. الأمانة العامة

تضطلع الأمانة العامة، نظراً لكونها الجهاز الإداري للهيئة، بدور محوريّ لارتباط عملها بعمل الوحدات والمديريات الأخرى وبمجلس إدارة هيئة الأسواق المالية. وهي، بالإضافة إلى تسيير الأشغال الإدارية لدى هيئة الأسواق المالية، تعمل على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والاقتراح عليه فتح التحقيقات وإجراء الاستقصاءات بشأن المخالفات لأحكام القانون ١٦١ أو لأحكام الأنظمة أو التعليمات أو التوجيهات العامة أو الفردية الصادرة عن المجلس بمقتضى هذا القانون.

وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتناط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس،بالإضافة إلى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية.

٤,٤. وحدة الرقابة على الأسواق المالية

تراقب وحدة الرّقابة على الأسواق المالية مدى التقيّد بالأنظمة التطبيقية، وتتحقق من سلامة تقيّد المؤسسات بالأنظمة والقرارات والتوجيهات الموضوعة،ومن توفّر شروط التداول المنصوص عليها في القانون. ولها أن تطلب من مفضّي مراقبة الشركات والهيئات المعنية أو من خبراء مستقلّين، القيام بتدقيق أو تحليل إضافي لعملياتها؛ وتجري الاستقصاءات وتجمع الأدلة لاكتشاف المخالفات المضرة بسلامة التعامل في الأسواق المالية.

كما تتحقق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصكوكها وأدواتها المالية في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقاً للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الاجراء، وتدقق في توقيت المعلومات المنشورة وصحّتها، أو تلك التي يمكن أن تؤثّر بشكل ملحوظ على سعر هذه الصكوك والأدوات المالية المتداولة. ولها أيضاً أن تلزم الشركات والهيئات بتقديم المعلومات الإضافية وإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبين لها وجود نقص أو عدم صحة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لاطلاع المعنيين عليها.

إن العمل الرقابي على المؤسسات التي تتعاطى الإدارة المالية يشكل العامود الفقري لعمل الهيئة ، بحيث أنه يؤمن حسن سير العمل في هذه المؤسسات ويفرض الشفافية التي تحمي المستثمر ، وذلك عبر اعتماد أفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

٤,٥. مديرية الشؤون القانونية

تضطلع مديرية الشؤون القانونية لدى «هيئة الأسواق» بثلاثة أدوار رئيسية وهي [١] دعم مختلف الوحدات والأقسام في الهيئة من خلال تزويدها بشكل مستمر وفي الوقت المناسب بالتوجيهات القانونية اللازمة لتحقيق أهداف «هيئة الأسواق». [٢] إعداد الأنظمة التي تصدر عن «هيئة الأسواق» تحقيقاً لمهمتها المتمثلة بتنظيم الأسواق المالية في لبنان، و [٣] دراسة طلبات الترخيص المقدمة من المؤسسات والوسطاء الناشطين في السوق المالي، وطلبات الموافقة على إصدار أو ترويج الأدوات المالية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

كما تُعنى مديرية الشؤون القانونية بتقديم الآراء القانونية من أجل توفير الإطار القانوني السليم للمشاريع المتعلقة بالمديريات الأخرى، والمذكرات القانونية التي تتناول مختلف الأطر القانونية المتعلقة بمجال عمل «هيئة الأسواق».

٤,٦. لجنة العقوبات

من المتوقّع أن يُصار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسنى للهيئة اتّخاذ التدابير الإجرائية اللازمة بحقّ كلّ من يخالف الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الأسواق الماليّة. تتولّى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الذين يتعاطون بالأدوات والخدمات المالية.

المؤسسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة "هيئة الأسواق" وسلطتها، وتشمل جميع العمليّات المتعلّقة بالأدوات الماليّة المطروحة مباشرة للإكتتاب العام أو التي يتمّ شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات الماليّة المدرجة أو المتداولة في «البورصة»، والأدوات الماليّة والحقوق الماليّة المرخّصة من هيئة الأسواق الماليّة. كذلك يحدّد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلّقة بالأدوات الماليّة، والمؤسسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق الماليّة ورقابتها كما هو مبين في الجدول التالي:

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخّص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانيّة
- البورصات اللبنانيّة أو المؤسسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتخذ هذه المؤسسات شكل شركات معفلة لبنانيّة
- الشركات الماليّة والمؤسسات والهيئات المرخّص لها ومنها:
 - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات الماليّة
 - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليّات التسديد
 - هيئات الاستثمار والتسديد الإسلاميّة
 - مؤسسات الاستشارات والخدمات المتعلّقة بالأدوات الماليّة
 - شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

الأدوات الماليّة والأعمال الخاصة بالأدوات الماليّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامّة أو خاصّة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق الماليّة (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات الماليّة المشتقة (Derivatives) أو المرخّبة (Structured)
 - الخدمات الإستشارية وأعمال الوساطة Investment and Securities Brokerage services
 - إدارة المحافظ ومسك الدفاتر Portfolio Management and Book keeping
 - حفظ الصكوك المتعلّقة بالأدوات الماليّة Securities Custody
 - ضامن الإكتتاب بالأدوات الماليّة Underwriter
 - ضمان الإكتتاب بالأدوات الماليّة Underwriting process

Beirut Central District
Riad El-Solh Street
Building 87
P.O. Box: 5358
T +961.1.987250
www.cma.gov.lb